

الجمهورية اليمنية
وزارة التربية والتعليم والبحث العلمي
قطاع المناهج وتخطيط التعليم
الإدارة العامة للمناهج

المجتمع اليمني

للصف الأول الثانوي

حقوق الطبع محفوظة لوزارة التربية والتعليم والبحث العلمي

١٤٤٧هـ - ٢٠٢٦م



النشيد الوطني

رددي أيتها الدنيا نشيدي ورديه وأعيدي وأعيدي
واذكري في فرحتي كل شهيدِ وامنحيه حُلَلاً مِنْ ضوءِ عيدي

رددي أيتها الدنيا نشيدي
رددي أيتها الدنيا نشيدي

وحدتي .. وحدتي .. يا نشيداً رائعاً يملأ نفسي أنت عهدٌ عالقٌ في كل ذِمّة
رايتي .. رايتي .. يا نسيجاً حِكْتُهُ من كل شمس أُخْلُدِي خَافِقَةً في كل قِمَّة
أمتي .. أمتي .. اِمنحيني البأس يا مصدر بأسي واذخُرِيني لَكِ يا أكرمَ أمة

عشتُ إيماني وحبِّي أُمميًا
ومسيري فوق دربي عربيا
وسيبقى نبضُ قلبي يمنيا
لن ترى الدنيا على أرضي وصيا

المصدر: قانون رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٦م بشأن السلام الجمهوري ونشيد الدولة الوطني للجمهورية اليمنية

بسم الله الرحمن الرحيم

تَصْدِيرٌ

الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله الطاهرين ورضي الله عن صحابته المنتجبين وعنا معهم برحمتك يا أرحم الراحمين

وبعد :

تحرص وزارة التربية والتعليم والبحث العلمي على تجويد وتطوير العملية التعليمية من خلال إرساء قواعد منظومة تعليمية متكاملة تلبي احتياجات البيئة اليمنية وتتناسب مع هويتها الإيمانية.

وبعد مراجعة النظام التعليمي وقياس مستوى أدائه، وتحديد أهم التحديات التي تواجهه، قامت وزارة التربية والتعليم والبحث العلمي بإعادة أولوياتها، وتنظيم جهودها لإحداث التطوير بما يتماشى مع توجهات الدولة ورؤيتها المستقبلية؛ حيث أصبحت تعنى بالمتعلم باعتباره محور العملية التعليمية التعلمية.

إن النقلة النوعية التي نشهدها حاليًا أحدثت الكثير من المتغيرات الجذرية، فجاءت الكتب الدراسية متسمة بالحداثة والمرونة، والتوافق في موضوعاتها مع مستويات أبنائنا الطلبة والطالبات، وخصائص نموهم العقلي والنفسي، وثقافتهم الاجتماعية، واهتمت بالجوانب المهارية والفنية؛ تحقيقًا لمبدأ أصيل من مبادئ فلسفة التربية وبناء الشخصية المتكاملة للفرد، وعززت دور المتعلم في عملية التعليم من خلال إكسابه مهارات التعلم الذاتي والتعلم التعاوني، ولم يعد الكتاب المدرسي إلا دليلاً يسترشد به الطالب للوصول إلى ما تختزنه مصادر المعلومات المختلفة، كالمراجع المكتبية، ومصادر التعلم الإلكترونية الأخرى وعلى الطالب القيام بعملية البحث والتقصي للوصول إلى ما هو أعمق وأشمل.

وستظل الوزارة بإذن الله في سعي مستمر لتطوير العملية التعليمية بما يحقق البناء المنشود ويواكب متطلبات التنمية.

والله ولي الهداية والتوفيق ؛؛؛

وزارة التربية والتعليم والبحث العلمي

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمة

إنه لمن دواعي سرورنا واعتزازنا أن نقدِّم هذا الكتاب (المجتمع اليمني) إلى طلاب ومعلمي التعليم الثانوي لنتدارسه معاً حتى نكُوّن فكرة حيّة وواضحة عن مجتمعنا اليمني .

وجدير بالإشارة أن هذا الكتاب قد وضع وفقاً لمبادئ عامة، وأسس علمية، وتشريعات تربوية، وأهداف منهجية، ليخرج منسجماً مع ثقافة مجتمعنا اليمني، ومتمشياً مع قدرات أبنائنا ، وحافزاً لقدراتهم العقلية التي ستكون في المستقبل إن شاء اللَّه عوناً على نهضة مجتمعنا وتقدّمه .

وعليه فقد تمّ تقسيم الكتاب إلى بابين : يتضمن الباب الأول أربعة فصول، ويحتوى الباب الثاني على فصلين ، وهذان البابان بفصولهما الستة قدكرسا لتقديم صورة أفضل عن المجتمع اليمني بجوانبه المختلفة: الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، مع عرض بسيط لبعض ما يعانيه المجتمع من مشكلات وذلك على النحو الآتي :

تم في الباب الأوّل مناقشة أربعة مواضيع رئيسية هي : خصائص المجتمع اليمني والتركيب السكاني ، وكذا جزء من الواقع الثقافي وخاصة التعليم والإعلام ، وأخيراً تم إيراد بعض ما يعانيه المجتمع من مشكلات تتطلّب منا جميعاً أن نفكّر فيها وفي غيرها حتى نجنب مجتمعنا المزيد منها .

أما الباب الثاني فقد كُرس لمناقشة موضوعين بنفس أهمية وحيوية المواضيع السابقة، وهما الملامح الاقتصادية والملامح السياسية للمجتمع، حتى تكتمل الصورة تماماً ، ففي الجانب الاقتصادي تم الحديث عن الزراعة، والصناعة، والتجارة والخدمات بجوانبها المختلفة وبيان ما يبذله المجتمع لتطويرها ودعمها . وفي الجانب السياسي تم الحديث عن الدولة ووظيفتها، واستعراض التطور السياسي للمجتمع اليمني، والديمقراطية والتعددية الحزبية، واخيراً اختُتم الكتاب بالحديث عن المجالس المحلية والسياسية الخارجية .

وبهذا نكون قد قدّمنا الصورة المطلوبة عن المجتمع اليمني التي نرجو الله أن نكون قدوفقنا في عرضها عليكم ، ونرجو منكم معلمين ومعلمات أن تفكروا جيداً بما تمّ عرضه في الكتاب من مواضيع وأفكار ، وأن تعملوا على إثرائه بأفكاركم ومناقشاتكم ، والله نسأل أن يوفقكم إلى ما فيه خدمة مجتمعنا اليمني .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

فريق التطوير

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الباب الأول : المجتمع اليمني ، وملامحة الاجتماعية والثقافية	٧
الفصل الأول : الملامح الاجتماعية للمجتمع اليمني	٨
أولاً : التركيب السكاني للمجتمع اليمني	٨
ثانياً : الأسرة في المجتمع اليمني	١٠
التقويم	١٠
الفصل الثاني : الملامح الثقافية للمجتمع اليمني	١١
أولاً : التعليم	١٢
ثانياً : الإعلام	١٥
التقويم	١٧
الفصل الثالث : مشكلات المجتمع اليمني	١٨
أولاً : مشكلة البطالة	١٨
ثانياً : مشكلة الفقر	٢٠
ثالثاً : مشكلة عمالة الأطفال	٢٢
رابعاً : مشكلة وقت الفراغ	٢٤
خامساً : مشكلة استنزاف وتلوث المياه	٢٦
التقويم	٢٨
الباب الثاني : الملامح الاقتصادية والسياسية للمجتمع اليمني	٢٩
الفصل الأول : الملامح الاقتصادية للمجتمع اليمني	٣٠
أولاً : القطاع الزراعي	٣٠
ثانياً : القطاع الصناعي	٣٣
ثالثاً : القطاع التجاري	٣٥
رابعاً : قطاع الخدمات	٣٨
التقويم	٤١

المحتويات

الموضـــوع	الصفحة
الفصل الثاني: الملامح السياسية للمجتمع اليمني	٤٣
أولاً : الدولة ووظائفها	٤٣
ثانياً: التطور السياسي للمجتمع اليمني	٤٥
الحركة الوطنية في المجتمع اليمني	٤٥
الديمقراطية والتعددية الحزبية في المجتمع اليمني	٤٧
ثالثاً: المجالس المحلية	٤٩
رابعاً: السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية	٥٢
التقويم	٥٤
المراجع	٥٥

الباب الأول

المجتمع اليمنى وملامحه الاجتماعية والثقافية

الفصل الأول : الملامح الاجتماعية للمجتمع اليمني

أولاً : التركيب السكاني للمجتمع اليمني .

ثانياً : الأسرة في المجتمع اليمني .

الفصل الثاني : الملامح الثقافية للمجتمع اليمني

أولاً : التعليم .

ثانياً : الإعلام .

الفصل الثالث : مشكلات المجتمع اليمني

مفهوم المشكلة الاجتماعية .

نماذج من مشكلات المجتمع .

أولاً : مشكلة البطالة .

ثانياً : مشكلة الفقر .

ثالثاً : مشكلة عمالة الأطفال .

رابعاً : مشكلة وقت الفراغ .

خامسا : مشكلة استنزاف وتلوث المياه .

الفصل الأول: الملامح الاجتماعية للمجتمع اليمني

أولاً: التركيب السكاني للمجتمع اليمني

يعرف السكان بأنهم « مجموعة من الأفراد، وما يتصل بهم من حيث عددهم، وتوزيعهم الجغرافي، ودرجة كثافتهم، وأسلوب تجمعهم أو تفرقهم، في الأحياء والمدن والقرى، ونوع تكوينهم، وصفاتهم السكانية التي يتميّزون بها، والتي تُعرف بالتركيب السكاني ».

ولأن العلاقة وثيقة بين الإنسان والبيئة المحيطة به، فإن السكان في أي مجتمع من المجتمعات تتحكّم في توزيعهم عدة عوامل مثل: العوامل الطبيعية والاقتصادية، والسياسية، هذه العوامل مجتمعة أو منفردة تؤدي إلى تفاوت الكثافة السكانية من منطقة لأخرى داخل المجتمع الواحد. والسكان في المجتمع اليمني يخضعون في توزيعهم للعوامل نفسها، ولذا نجد أن الكثافة السكانية تتباين على أرضه، ففي الوقت الذي توجد فيه أعداد قليلة مشتتة ومتناثرة في المناطق التي تتصف بسعة المساحة، نجد أعداداً كبيرة من السكان، متركّزة في مناطق تتَّصف بصغر المساحة.

تصنيف السكان في المجتمع اليمني

ينظر إلى سكان المجتمع ليس كجماعة واحدة، ولكن كجماعات مختلفة، وفقاً لمعايير أو أسس خاصة للتصنيف، فعلى سبيل المثال يمكن أن يكون الموقع الجغرافي معياراً للتصنيف (ريف / مدينة) ويمكن أن يكون الاقتصاد معياراً للتصنيف (تجار – موظفون – مهنيون)، وهناك معايير كثيرة أخرى لتصنيف السكان. ولتصنيف السكان في المجتمع اليمني سوف نعتمد المعيار الجغرافي (ريف / مدينة) وهذا المعيار يبرز لنا أربع فئات من السكان هي: الريفيون، والبدو الرحل، والحضريون، سكان الجزر، وفيما يلي سوف نتحدّث عن كل فئة من هذه الفئات:

١ – سكان الريف:

يعمل معظم سكان الريف بالزراعة كمهنة رئيسة، وإلى جانبها يقومون برعي

وتربية الأغنام والماشية، وتمثل نسبة الريفيين بالنسبة إلى سكان المجتمع اليمني وفقاً لنتائج التعداد العام للمساكن والسكان لعام ٢٠٠٤م (٧١,١٥٪) تقريباً من العدد الإجمالي لسكان الجمهورية اليمنية، وفقاً لتقرير التنمية البشرية.

٢ـ البدو الرحل :

البدو الرحل، وشبه الرحل: يشكلون جماعات اجتماعية صغيرة في المجتمع اليمني، تقضي حياتها في التنقل والترحال بحثاً عن الرزق، وتقطن هذه الجماعات وتنحصر تحركاتها في المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية في الشرق وبعض المناطق الشمالية، ويقدر البعض نسبتهم بـ ٥٪ من إجمالي سكان المجتمع اليمني، وهذه الجماعة من البدو الرحل، وشبه الرحل، تسكن إلى جانب الخيام في بيوت مشيّدة من الطين، أو من الحجارة، وتقوم حياتها على الرعي، وتربية الماشية.

٣ـ سكان الحضر :

الحضريون، هم سكان المدن، أو المناطق الحضرية، وهذا المفهوم، (المناطق الحضرية) يختلف من بلد إلى آخر بحسب المعيار المستخدم، فبعض البلدان، تضع معايير سكانية أو إدارية أو خدماتية لتحديد المناطق الحضرية، وبعضها يضع معايير مزدوجة (معيار سكاني وخدماتي)، أو معيار (سكاني وإداري) لتحديد المنطقة الحضرية، وأحياناً يتم الأخذ بمعيار واحد فقط.

وفي المجتمع اليمني تم استخدام المعيار السكاني الإداري الذي على أساسه اعتبر سكان الحضر هم سكان عواصم المراكز الإدارية (محافظات – مديريات – مراكز)،كما أصبحت التجمعات السكانية التي يبلغ عدد سكانها (٥٠٠٠) نسمة فأكثر من المناطق الحضرية، وسكان الحضر، يزاولون نشاطات وأعمال غير زراعية، فمنهم العمال، والموظفون، والتجار والحرفيون، وأصحاب المهن المختلفة وغيرهم.

٤ـ سكان الجزر :

تمتلك اليمن عدداً كبيراً من الجزر في كل من البحر الأحمر والبحر العربي وأهم هذه الجزر هي سقطرى، وكمران، وأرخبيل حنيش، وزقر، وعبد الكوري، وميون وغيرها، وبعض هذه الجزر مسكونة مثل كمران وسُقطرى وبعضها غير مسكون مثل أرخبيل حنيش، وتتمتع هذه الجزر بثروات طبيعية نادرة ومعالم سياحية آسرة، وتتنوّع الأنشطة الاقتصادية لسكان هذه الجزر بين الصيد والتجارة والرعي، وجمع المنتجات النباتية مثل اللبان والصمغ، والنباتات العطرية، والأعشاب الدوائية.

ثانياً : الأسرة في المجتمع اليمني

الأسرة هي اللبنة الجوهرية في تكوين المجتمع، ويختلف تكوين الأسرة من مجتمع لآخر، وكما تقوم الأعراف والعادات والتقاليد الاجتماعية بدورٍ فاعل في تحديد مظاهر تكوين الأسرة فإن الدين يبقى هو المرشد والموجِّه الوحيد الذي يحدّد طريقة تكوين الأسرة في المجتمعات عامة والمجتمعات المتدينة خاصة.

والمجتمع اليمني مجتمع إسلامي، وعليه فإن بناء الأسرة فيه تحدده الشريعة الإسلامية، والطريق الذي حدّده الإسلام لتكوين الأسرة يتكوّن من جزأين هما:

١ – شرعية الزواج القائم على حرية الاختيار لكل من الزوج والزوجة وفقاً للقواعد المنصوص عليها في الشريعة.

٢ – الإشهار، والذي يعرف عند الجميع بحفلات الزواج (أي أن يكوّن الزواج معلوماً عند الجميع).

التقويم

١– عرِّف السكان.

٢– استنتج من خلال معرفتك لظروف مجتمعك العوامل التي أثرت في توزيع سكانه.

٣– اذكر التصنيف السكاني للمجتمع اليمني.

٤– لمَ تختلف الأنشطة والأعمال التي يمارسها سكان الحضر؟

٥– لمَ يتجانس سكان الريف ويتباين سكان الحضر؟

٦– في رأيك. ما الذي يدفع البدو الرحل إلى الإقامة في مناطق بعيدة عن المدن والقرى؟

الفصل الثاني الملامح الثقافية للمجتمع اليمني

مفهوم الثقافة

الثقافة هي « كل ما يتضمَّن المعارف والمعتقدات، والفنون، والأخلاق والقانون، والعادات والتقاليد والأعراف التي اكتسبها الإنسان » باعتباره عضواً في المجتمع » .

الملامح الثقافية للمجتمع اليمني

يعتبر المجتمع اليمني صاحب ثقافة عربية إسلامية عريقة تدل عليها الآثار التي تركها الأولون، ففي المجال المعماري نجد المساجد وبقايا المنازل، والقصور، والمعابد، والأضرحة، والحصون، والسدود، والبوابات، والأسوار والمسلات، وفي مجال النحت نجد الزخرفة الإسلامية والرسوم المنقوشة على صخور الجبال، إضافة إلى الأوعية والأواني المصنوعة من الفخار ، وهناك أيضاً أدوات العمل اليومي وأدوات الزينة والمسكوكات والنقوش.

ونظراً لما تزخر به الثقافة اليمنية من تفرّد عبر العصور، فقد حظيت باهتمام كثير من الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية خصوصاً في المجال المعماري الذي تشتهر به اليمن، وقد صنفت كثير من المدن اليمنية ضمن المدن التاريخية العالمية التي تزخر بعبق ثقافي متميّز، وكان لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو)، والهيئات الدولية للآثار دور بارز في الدعم المادي والمعنوي للمحافظة على هذه المدن، ومن أهم المدن اليمنية التي حصلت على الاعتراف الدولي بغناها الحضاري والثقافي مدينة صنعاء القديمة، وزبيد، وشبام حضرموت (أول مدينة ناطحات سحاب في العالم) .

أولاً : التعليم

التعليم في الفكر الإسلامي واجب ديني، استمد المسلمون وجوبه من كتاب الله تعالى وسنة نبيه ﷺ، فكانت الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية التي تذكر فضل العلم وتحث على ضرورة طلبه، ونشره بين الناس من أهم الدوافع لمبادرة المسلمين نحو طلب العلم، والتفقه في الدين، وتحمّل الصعاب في سبيل نشره بين الناس. قال ﷺ «طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة» أخرجه مسلم.

وكانت محصلة تلك الجهود أن أسهم المسلمون الأوائل في بناء الحضارة الإسلامية، فكان لهم شرف الإسهام في كافة الميادين الدينية والدنيوية.

ولما أهمل المسلمون هذا الواجب، انحطت قدراتهم، وعاشوا في زوايا متواضعة، ينظرون إلى التقدم الحضاري بعيون غرباء بين الأمم، بينما تتسابق الأمم من حولهم للوصول إلى أحدث الاكتشافات وأبدعها.

«ضمان حق التعليم لكل فرد ومجانيته وإلزاميته على الأقل في المرحلة الإبتدائية».

مادة (٢٦) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ونظراً للدور الذي قام به التعليم في بناء الحضارات أدركت كثير من الأمم والشعوب أهميته فعملت على سن القوانين والأنظمة للنهوض به، وتوّجت تلك الجهود بصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٤٨م والتي منها «الحق في التعليم» ولم يكتف المجتمع الدولي بإعلان هذه الحقوق بل طلب من الدول الموقّعة على الإعلان العالمي التعهد على تمكين المجتمعات من حق التعليم وتعميمه بين جميع الأفراد والدعوة إلى إصدار اتفاقية عدم التمييز في الحقوق التعليمية بين الذكور والإناث، وبين سكان الريف وسكان الحضر. وكان ذلك عام ١٩٦٠ .

ولما كانت اليمن في تلك الفترة تعيش حالة جهل وتخلّف بسبب الحكم الإمامي فقد كانت بمنأى عن التطوّرات العلمية والتعليمية التي يشهدها العالم. وما أن قامت الثوره اليمنيه في سبتمبر و أكتوبر٦٢ / ١٩٦٣م، حتى انتقلت حياة الشعب انتقالاً نوعياً في جميع مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، واهتمت الحكومات اليمنية المتعاقبة بالعملية التعليمية، فبدأت شبكة التعليم في التوسع

وازداد عدد المدارس والطلاب عاماً بعد عام، الأمر الذي استدعى طلب المعونة الفنية من الدول الشقيقة والصديقة خصوصاً في مجالات الكتب الدراسية المقررة، وتوفير المباني المدرسية وتوفير المعلمين.

والجدول التالي يبين مؤشرات التنمية البشرية الكمية للقطاع التعليمي حسب السنوات:

السنوات	عدد المدارس		
	أساسي	ثانوي	أساسي / ثانوي
١٩٧٠م	١,٦٦٤	٢١	–
١٩٨٠م	٤,١٢٩	١٠٧	–
١٩٩٠م	١٠,٠٠٤	٧٤٢	–
٢٠٠٠م	٩,٧٠١	٢٠٤	٣,٤٦٠
٢٠١١م	١٦,١٠٩	٣٣١	٣,٧٣٢

يتَّضح من الجدول السابق حجم التوسُّع في انتشار التعليم.

الذي أدى إلى وضع الأسس العامة للتعليم من خلال الدستور والقانون العام للتعليم رقم (٤٥) الصادر عام ١٩٩٢م والذي تضمَّن المبادئ التالية:

- التعليم في كل مراحله تكفله الدولة وتحققه تدريجياً وفق خطة يقرها مجلس الوزراء.
- التعليم إلى جانب كونه استثماراً تنموياً فهو حق إنساني مشروع تكفله الدولة وتيسره لجميع أبناء الشعب.
- تعمل الدولة على تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص في التعليم.

« التعليم حق للمواطنين جميعاً تكفله الدولة بإنشاء المدارس والمؤسسات الثقافية والتربوية، وتهتم الدولة بصورة خاصة برعاية النشء وتحميه من الإنحراف وتوفر له التربية الدينية والعقلية والبدنية، وتهيئ له الظروف المناسبة لتنمية ملكاته في جميع المجالات ».

دستور الجمهورية اليمنية مادة (٣٧)

المصدر: ١ – الإحصاء التربوى للجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية.

٢ – التعليم في موكب الثورة والوحدة.

٣ – المسح التربوي الشامل ٩٩ / ٢٠٠٠م.

١- التعليم وحقوق المواطنه

ذكرنا فيما سبق أن التعليم واجبٌ دينيٌ وأنه أصبح حقاً من حقوق الإنسان، وأن أغلب الدول في عالمنا المعاصر تعتبر التعليم حقاً من حقوق المواطنه، ولذلك فهي تسعى إلى توفير هذا الحق لجميع السكان وبكافة السبل، وبفضل تلك الجهود صارت كثير من الدول توفر التعليم لجميع المواطنين – صغاراً وكباراً، ذكوراً وإناثاً، وأصبحت تتباهى وتتفاخر بقضائها على الأمية بين المواطنين.

يعتبر تعميم التعليم الأساسي، وزيادة معدل دخل الفرد السنوي من أهم المعايير للحكم على تقدم الدول ورقيها.

وإذا كنا قد عرفنا أن التعليم قد اعتبرته الدول أحد حقوق المواطنة فإنه من المستحسن في هذا المجال أن نعرف واجبات المواطن نحو الدولة ومؤسساتها.

فمن واجبات المواطن ومنهم (طالب المرحلة الثانوية) ما يأتي:

أ – الحرص على التزوّد من العلوم والمعارف ومتابعة كل مستجد فيها بوعي وإدراك.

ب– التوجّه نحو الدراسات التي يرغب في الاستزادة منها والتخصص فيها.

جـ– توعية المجتمع بأهمية التعليم وفوائده، وتشجيع تعليم البنات في محيط الأسرة.

د– الحرص على ممتلكات المجتمع ورفع وعي طلاب وطالبات المدارس بضرورة الحفاظ على المال العام.

٢- تكافؤ الفرص التعليمية

تسعى الجمهورية اليمنية نحو تعميم التعليم الأساسي، من خلال وضع الخطط والبرامج، التي تكفل زيادة معدل الالتحاق السنوي للأطفال، الذين بلغوا سن التعليم وتعمل –جاهدة– لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية أمام جميع السكان الواقعين في سن التعليم (٦–١٤) ويعني مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية: "توفير التعليم ومستلزماته لجميع السكان، بحيث يحصل كل فرد في المجتمع على حقه من التعليم، بغض النظر عن جنسه (ذكراً كان أم أنثى، في الحضر أو الريف)"، ولأجل ذلك تتبنى الكثير من الدول (المتقدّمة والنامية) تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بين السكان، وتطمح في الوصول إلى تحقيقه.

وهناك أسباب كثيرة تؤدي إلى اختلالٍ في مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بين السكان في اليمن، ومن أهمها ما يأتي:

أ- تشتت السكان وتفرّقهم في أكثر من ١٠٠ ألف تجمع بشري (مدينة، قرية، محلة).
ب- وعورة الطبيعة لكثير من التجمعات السكانية، وانعدام المسالك والطرقات، للوصول إلى القاصي منها.
جـ- توارث بعض العادات الاجتماعية السيئة بين بعض الأوساط والفئات الاجتماعية، والتي تتعدّد وتتنوّع نظرتها نحو التعليم، ونحو المتعلمين، ومنها مثلاً: تفضيل تعليم البنين وتوقيف تعليم الإناث بعد سن معيِّنة.
د- عدم قدرة بعض أولياء الأمور على تحمل مستلزمات التعليم: من كتبٍ وأقلامٍ، ومصروف يومي، وحاجتهم إلى مساعدة أبنائهم في العمل من أجل دعم الأسرة مادياً.
هـ- أسباب أخرى تتعلّق بثقافة المحيط الاجتماعي للأسرة، ومنها: قلة الوعي بأهمية التعليم.

٣- الخارطة المدرسية وتحقيق ديمقراطية التعليم

أ- مفهوم الخارطة المدرسية:

الخارطة المدرسية هي تخطيط تربوي يلبي الاحتياجات التعليمية، للفئات الاجتماعية المختلفة، ويعمل على التوزيع المعقول للخدمات التعليمية بين المناطق السكانية.

ب- أهداف الخارطة المدرسية:

للخارطة المدرسية أهداف كثيرة منها:
- تحديد مناطق الاحتياج للخدمات التعليمية.
- توفير التعليم الأساسي لكل طفل بلغ سن التعليم.
- مساعدة الطلاب بالاستمرار في تعليمهم الثانوي والجامعي.
- التوزيع العادل للإمكانات المادية والبشرية.
- التوزيع العادل للخدمات الاجتماعية المساعدة على زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم (المواصلات، التغذية المدرسية... إلخ).

ثانياً: الإعلام

يعكس مستوى أداء وسائل الإعلام في مجتمع ما مستوى التطوّر الذي وصل إليه هذا المجتمع في جميع مجالات الحياة، ويناط بوسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية أحياناً مواجهة التحديات التي يواجهها مجتمع ما في لحظة تاريخية معينة.

وتكمن أهمية وسائل الإعلام، وخاصة المرئية منها، في قدرتها على الدخول والوصول إلى معظم البيوت ومخاطبة الناس بمختلف أعمارهم (ذكوراً وإناثاً)، إضافة إلى كونها تخاطب الناس بمختلف مستوياتهم الثقافية. ولذلك أصبح من الضروري دراسة هذه الوسيلة (الإعلام المرئي) من الداخل، أي: الكشف عن خصوصية اللغة الفيلمية، ومن الخارج، أي: تتبع الأدوار السلوكية المختلفة والكشف عن التأثير الاجتماعي والثقافي لتلك الوسائل الإعلامية، وسوف نتعرّف على مساهمة الإعلام في تشكيل الملامح الثقافية للمجتمعات وكذا دورها الثقافي في الحفاظ على القيم الثقافية والدينية والأخلاقية والثوابت الوطنية للمجتمع اليمني.

الإعلام وقيم المجتمع اليمني

يعتبر الإعلام بوسائله وفروعه الثلاث المعروفة: الصحافة والإذاعة والتلفزيون، من أقوى المؤسسات الاجتماعية تأثيراً في الأفراد من حيث تشكيل رؤاهم وتعزيز أو تغيير قيمهم واتجاهاتهم، ويعتبر التلفزيون أقوى وأكثر فروع وسائل الإعلام تأثيراً، لذا فإن المجتمعات بكل قطاعاتها السياسية والاقتصادية والثقافية تعتمد عليه اعتماداً كبيراً في تحقيق الاتجاه الذي تريد غرسه لدى المواطنين، وقد عرف المجتمع اليمني التلفزيون لأول مرة من خلال القناة التلفزيونية التي تأسست في عدن في ١١ سبتمبر ١٩٦٤م، حيث اعتبرت واحدة من أوائل القنوات التلفزيونية في المنطقة، ثم تأسست قناة تلفزيونية أخرى في صنعاء في ٢٦ سبتمبر ١٩٧٥م والتي تحوّلت إلى قناة للبث الفضائي ابتداءً من ٢٠ سبتمبر ١٩٩٥م.

وقد ساهمت القنوات التلفزيونية الفضائية، في جعل المجتمع اليمني لا يتعامل فقط مع البث التلفزيوني المحلي، بل مع البث التلفزيوني للقنوات العربية والأجنبية، مما جعله يتعامل مع قيم جديدة تحملها الثقافة الجديدة الوافدة إليه، ويزداد تأثير هذا التعامل بزيادة عدد الساعات التي يقضيها معظم أفراد المجتمع أمام أجهزة التلفزيون، وقد تكوّنت جراء ذلك سلوكيات جديدة في المجتمع لم تكن مألوفة من قبل ومن أمثلتها الميل نحو الاستهلاك، وانتشار سلوكيات جديدة في أوساط الشباب، كالتقليد للسلوك الغربي، وتزداد هذه التأثيرات مع ظاهرة العولمة الثقافية، مما جعل كثيراً من الدول تخطّط لمواجهة هذا التأثير المهدّد لكل من هويتها وخصوصياتها الثقافية.

ويزداد تأثير الثقافة الوافدة عبر وسائل الإعلام تعقيداً في حالة عدم توافر نظام متكامل للإعلام في المجتمع. ونعني بالنظام المتكامل: توافر المقوّمات الفكرية والأدبية والثقافية المتنوّعة، التي يمكنها حقن القنوات الوطنية، للاتصال ببرامج ثقافية، وتعليمية تتلائم وأهداف وطموح تلك الدول، وتكون النتيجة الطبيعية لغياب ذلك النظام الإعلامي المتكامل هي الالتجاء المطَّرد والمتزايد إلى برامج وفقرات دخيلة على المجتمع، بقيمه وتراثه، لتعويض النقص والعجز الثقافي داخل الحدود الوطنية.

ولتعزيز الهوية الثقافية للمجتمع اليمني، يمكن توظيف البث الفضائي في مجالات تخدم المجتمع، كأن تتضمّن البرامج التلفزيونية مساحات إضافية، لغرس وتعزيز الهوية الثقافية للمجتمع، حتى لا تبقى محصورة في مجال واحد، وهو برامج التسلية، التي تأخذ حيزاً كبيراً من البث التلفزيوني بشكل عام، كما يمكن توظيف البث الفضائي في مجالات متعدّده، مثل: إبراز ثقافة المجتمع وتوعيته بأهمية التقدّم، وترسيخ القيم والتركيز على الوسائل اللازمة لتطويره.

التقويم

١- اهتمت الحكومة بالتعليم وجعلت منه الوسيلة التي أنيط بها تحقيق أهداف الثورة... ناقش هذه العبارة من خلال تحليلك لأهداف الثورة.

٢- وضح معاني المصطلحات التالية:
حق التعليم ، تعميم التعليم ، تكافؤ الفرص التعليمية.

٣- ما الوسيلة المناسبة لتحقيق ديمقراطية التعليم (من خلال دراستك)؟

٤- ما المعايير الأساسية التي بموجبها يتمّ الحكم على تقدّم الدول أو تخلفها؟

٥- اذكر أهم الأسباب التي تؤخر تعميم التعليم في اليمن.

٦- ما المرحلة التعليمية التي تضمنها جميع الدول، وتعتبرها حقاً من حقوق المواطن؟

٧- ما أسباب اهتمام الحكومة بالخارطة المدرسية؟

٨- تعتبر وسائل الإعلام من أهم العوامل المؤثرة على ثقافة المجتمع وضح ذلك.

الفصل الثالث
مشكلات المجتمع اليمني

نحاول في هذا الفصل دراسة بعض مشكلات المجتمع اليمني، والتي هي أيضاً مشكلات المجتمع العربي بل ومشكلات الإنسان المعاصر في كل مكان، كونها تشكل تهديداً لمستقبل الإنسان.

وينبغي أن ندرك أن المجتمعات كلّها تعاني من مشكلات كثيرة، نتناول منها: مشكلات البطالة، والفقر، وعمالة الأطفال، وشغل أوقات الفراغ، واستنزاف وتلوّث المياه، ويبقى عليكم أن تفكروا فيما يعانيه المجتمع من مشكلات أخرى.

مفهوم المشكلة الاجتماعية

تعرَّف المشكلة الاجتماعية بأنها « خلل في العلاقات الإنسانية يهدّد المجتمع ذاته تهديداً خطيراً، أو يعوق المطامح الرئيسة لكثير من الأفراد ».

وتحتاج الدول والمجتمعات، بمختلف أنظمتها السياسية والاقتصادية، إلى إمكانيات كبيرة لحل هذه المشكلات، كي لا تقف عائقاً أمام النمو والإزدهار.

نماذج من مشكلات المجتمع اليمني

أولاً: مشكلة البطالة

تعتبر مشكلة البطالة من المشاكل التي تشكِّل جزءاً من أي واقع اقتصادي؛ فمن الصعب الوصول إلى حالة التشغيل الكامل ، إلا أن البطالة تختلف من حيث أنواعها وأسبابها وآثارها من مجتمع لآخر.

معدل البطالة حسب المستوى التعليمي	
أمي	٣,٥٪
دون الثانوي	٥,٦٪
ثانوي	٤,٩٪
جامعي فأعلى	٠,٥٪

تقرير التنمية البشرية – الجمهورية اليمنية
٢٠٠٠ – ٢٠٠١

١- مفهوم البطالة

تعرَّف البطالة بأنها: « تدنّي مستوى توافر فرص العمل، للقادرين على العمل، ويشترط في هؤلاء القادرين عليه، الذهاب إلى سوق العمل، أي انهم يذهبون للبحث عن عمل ولا يجدونه ».

٢- أنواع البطالة

هناك أنواع من البطالة، تختلف باختلاف مستوى التطور الاقتصادي، الاجتماعي للمجتمع، فهناك البطالة الظاهرة، والمقصود بها « زيادة مستوى عرض العمل ونقص مستوى الطلب على العمل في سوق العمل ». وهناك البطالة المقنعة والمقصود بها « امتصاص عرض العمل دون مراعاة الطلب على العمل في سوق العمل »كالتضخم الوظيفي، وهناك البطالة الموسمية والمقصود بها « توافر فرص العمل في مواسم معينة واختفاؤها في مواسم أخرى » فالسياحة في اليمن –مثلاً– تنشط في فصل الشتاء وتركد في فصل الصيف، وقطف عناقيد العنب ينشط في الصيف ويختفي في فصل الشتاء.. وهكذا

٣- أسباب البطالة

تختلف أسباب البطالة من مجتمع لآخر، فالمجتمعات المتقدّمة تعاني من البطالة الناجمة عن إحلال التكنولوجيا محل الإنسان، أما المجتمعات النامية فإنها تعاني من البطالة الناجمة عن ضعف البنية الاقتصادية وزيادة معدل النمو السكاني وتدني مستوى التأهيل والتدريب.

٤- آثار البطالة

يترتب على انتشار البطالة مشكلات كثيرة، أهمها: صعوبة توفير متطلبات الحياة اليومية للعاطلين عن العمل ولأسرهم، خاصة في ظل قصور الضمان الاجتماعي، الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى تفاقم مشكلة الفقر، ويسهم في عملية الركود الاقتصادي، وبالإضافة إلى الآثار الاجتماعية والاقتصادية، فهناك الآثار النفسية، التي يعاني منها العاطلون عن العمل، والتي قد تدفعهم إلى التسوّل أو البحث عن أعمال لا تتناسب مع مؤهلاتهم أو لا تليق بمستوياتهم الاجتماعية.

٥- جهود الدولة في التخفيف من آثار البطالة

تسعى الحكومة جاهدة إلى توفير فرص العمل من خلال ما تقوم به من خطط تنموية تستهدف امتصاص البطالة، بالإضافة إلى دعم وتشجيع القطاع الخاص المحلي والدولي للاستثمار في اليمن حتى تتوفر فرص عمل تحدّ من البطالة.

ثانياً: مشكلة الفقر

يعتبر الفقر عاملاً من عوامل التخلّف، وما يؤكد ذلك هو أن الدول المتقدِّمة تسمى بالدول الغنية، والبلدان المتخلفة تسمى بالبلدان الفقيرة.

ويقصد بالفقر «عدم قدرة بعض الأسر على توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية من غذاء وملبس وتعليم وصحة وسكن»، والمجتمع اليمني يعاني من مشكلة الفقر، وفي دراسة لعينة عشوائية من المجتمع اليمني: اتضح أن عدد الأسر الفقيرة في المجتمع تشكل حوالي ٣٠٪ من إجمالي الأسر. وتختلف درجة الفقر من مجتمع لآخر، ولمعرفة مرتبة اليمن بين الدول من حيث مستوى الفقر فإن تقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠١٣م قد وضع اليمن في المرتبة ١٦٠ من أصل ٢٦٢ بلداً تمّ تصنيفها حسب مستوى التنمية البشرية.

١- أسباب الفقر

هناك مجموعة أسباب تؤدي إلى انتشار الفقر في المجتمع اليمني ، من أهمها: تدني مستوى الدخل ، وارتفاع معدل النمو السكاني ، وغياب الاستغلال الأمثل للموارد. وإضافة إلى هذه الأسباب، هناك عوامل أخرى تزيد من احتمال الوقوع في الفقر مثل: كبر حجم الأسرة مع تدني مستوى الدخل، أو كبر حجم الأسرة مع صغر سن العائل، وكذا ارتفاع نسبة الأمية.

٢- الآثار الناجمة عن الفقر

إن تأثير الفقر لا يتوقف عند مستوى الفرد والأسرة، بل أنه يتجاوز ذلك ليؤثر على جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فعلى مستوى الأفراد والأسر، يؤدي الفقر إلى حرمان الأفراد من الاستمتاع بأوقات فراغهم، ويحرمهم من تأمين الأساسيات اللازمة لحياتهم، كالمأكل والملبس والمسكن المناسب،

ويجعل الكثير منهم عرضة للأمراض، كما يؤدي إلى حرمان الأطفال من الالتحاق بالتعليم، ويدفعهم إلى سوق العمل. أما على مستوى المجتمع: فإن الفقر يجعل الدولة غير قادرة على توفير كثير من الخدمات الضرورية، وإذا نجحت في توفير بعضها، فإنها تقدّمها للمواطنين بمستوى أقل جودة.

٣- جهود الدولة في التخفيف من آثار الفقر

تسعى كثير من الدول بالتعاون مع منظمات ومؤسسات المجتمع إلى محاربة الفقر حتى لا يعيق عملية التنمية. وفى اليمن زادت وتنوعت المنظمات الاجتماعية (جمعيات تعاونية، جمعيات خيرية، نقابات..) التي تتعاون مع الحكومة في التخفيف من معاناة الأسر الفقيرة. ففي خلال اثنين وعشرين سنة ارتفع عددها من ٢٧٠ منظمة في عام ١٩٩٠ إلى أكثر من خمسة آلاف منظمة في عام ٢٠١٢م، وبتوسُّع نشاطات هذه المؤسسات تزايد حجم المستفيدين منها، فهي تقوم بتسهيل حصول الأفراد والأسر الفقيرة على القروض الصغيرة من البنوك، ومن المنظمات شبه الحكومية (كالصندوق الاجتماعي للتنمية)، كما تقوم بدور الوسيط بين الأسر الفقيرة وتلك المنظمات، وإضافة إلى ذلك فبعض تلك المنظمات والجمعيات تقدّم المساعدات العينية أو النقدية للأسر الفقيرة في المناسبات الدينية والوطنية، وفي بعض المواسم، كموسم الدخول إلى المدارس. إلا أن الأسر الفقيرة المستفيدة من هذه الخدمات لا تشكل نسبة كبيرة في المجتمع.

كما قامت الحكومة بمعالجة الفقر والتخفيف من عبئه بتوسيع حجم المستفيدين من صندوق الرعاية الاجتماعية، والذي يستهدف تخفيف وطأة وشدة الفقر، ورفع المعاناة عن الفقراء، والمعوزين، والأيتام، والعاجزين عن العمل، بالإضافة إلى أسر الغائبين، والمفقودين، والسجناء. وعلاوة على دور صندوق الرعاية الاجتماعية، فقد قامت الحكومة -مؤخراً- بوضع وتحديد مجموعة من الأهداف، لتخفيف نسبة الفقر مستقبلاً، وذلك من خلال نموٍّ اقتصاديٍّ مناسب يعمل على رفع مستوى المعيشة، وسيكون له دور في رفع مستوى معيشة الأسرة اليمنية، وإتاحة الفرص لجميع الأطفال، ليتمتّعوا بطفولتهم، بدلاً من الانخراط في سوق العمل.

ثالثاً : مشكلة عمالة الأطفال

١ - مفهوم عمالة الأطفال

يُقصد بعمالة الأطفال « استغلال الأطفال وتشغيلهم في أعمال لا تتناسب وسنهم القانوني، مما يؤدي إلى حرمانهم من طفولتهم » .

وعمالة الأطفال هذه مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمشكلتي البطالة والفقر، فالأسر الفقيرة عامة، وتلك التي لا يجد عائلها عملاً، تضطر لدفع أطفالها إلى سوق العمل وحرمانهم من الاستمتاع بحقوقهم، فالطفل الذي لم يبلغ سن العمل بعد، لا ينبغي أن يصرف وقته إلا فيما هو واجب عليه ،ومن حقه التعليم. وقد أشار تقرير منظمة العمل الدولية الصادر عام ٢٠١٣م إلى وجود (١,٦٠٠,٠٠٠) طفل يعملون في اليمن.

ولما كان عمل الأطفال واستغلالهم عملاً غير إنساني، فقد حرص العالم على منع هذا الاستغلال، بأن أصدر الإعلان العالمي لحقوق الأطفال، والتي تقرِّر المادة الثانية والعشرون منه هذا الحق بالنص التالي :

« حق الطفل في الحماية من الاستغلال الاقتصادي ومن أداء عمل يرجح أن يكون خطيراً أو يمثل عائقاً لتعليم الطفل أو أن يكون ضاراً بصحة الطفل وبنموه البدني أو العقلي أو الروحي أو المعنوي أو الاجتماعي . . » وتدعو المادة كذلك الدول والأطراف لاتخاذ التدابير التشريعية، والإدارية، والاجتماعية، والتربوية الملائمة لحماية هذا الحق. « الاعلان العالمى لحقوق الطفل » .

وتتركَّز النشاطات التي يعمل بها الأطفال في اليمن، في ثلاثة نشاطات اقتصادية أساسية هي : الزراعة، والصيد، وصيانة السيارات. وعلى الرغم من ذلك فهناك عنصر هام يساهم –نوعاً ما– في تخفيف وطأة هذه المشكلة، وهو أن معظم هؤلاء الأطفال يعملون مع أسرهم، ومع ذلك فالعمل يحرمهم –أحياناً– من التعليم الأساسي، ويحرمهم بالتأكيد من كثير من حقوقهم كأطفال، وخاصة حقهم في اللعب اللازم لبناء شخصياتهم.

٢ - الآثار الاجتماعية لعمالة الأطفال

هناك آثارٌ اجتماعية كثيرة تترتّب على عمالة الأطفال، فكون الاطفال أيدي عاملة رخيصة، فإن ذلك يجعل الطلب عليهم -في سوق العمل- كبيراً، ولذلك تجدهم

يساهمون في زيادة انتشار البطالة في صفوف القادرين على العمل من الكبار، وهناك آثار اجتماعية وصحية شديدة الأهمية، تترتب على انتشار عمالة الأطفال، خاصة وأن هؤلاء الأطفال هم شباب ورجال المستقبل، فاختلاطهم بالأكبر سناً يجعل تنشئتهم الاجتماعية تسير في طريق لا ينسجم وأعمارهم، ويعمل على حرمانهم من التمتع بحياة الطفولة التي هي حق من حقوقهم، كما يحرمهم النضج التدريجي لقدراتهم الاجتماعية. أضف إلى ذلك أنهم قد يصابون بالبرد أو بأمراض معدية خطيرة، وقد يتعرّضون للحرائق أو للصدمات الكهربائية، أو قد يصابون بحالات تسمّم عند رش المبيدات الحشرية، أو قد يصابون بعاهات عمل مستديمة، أو بمؤثرات نفسية شديدة على طفولتهم.

٣ ـ علاج مشكلة عمالة الأطفال

إن علاج مشكلة عمالة الأطفال تتعلّق بمسائل كثيرة منها: رفع مستوى المعيشة، ورفع مستوى الوعي بأهميتها، لذا يجب أن تتظافر جهود المجتمع بأكمله للمساهمة في علاجها. ولذلك نصّ قانون العمل الصادر في عام ١٩٩٥م – وهو التشريع القانوني الأساسي الخاص بعمل الطفل – على الضوابط المنظِّمة لعمل الأطفال وفيما يلي المواد الهامة من القانون:

المادة (٤٨): تنص على أن ساعات العمل للأحداث يجب أن لا تتجاوز ٧ ساعات في اليوم.

- وأن على أرباب العمل إعطاء الأطفال العاملين معهم استراحة قدرها ساعة واحدة من ساعات العمل.
- ألاّ يجبر الأطفال على العمل لأكثر من أربع ساعات متتالية.
- وتحظر المادة كذلك تشغيل الأطفال بعد الوقت المحدّد، أو خلال العطل الرسمية أو في الليل، ما لم تسمح بذلك وزارة العمل.

المادة (٤٩): يحظر تشغيل الأطفال دون موافقة والديهم وأولياء أمورهم ويجب عند استلام الموافقة أن يسجل الأطفال لدى مكتب العمل، حتى تتمَّ مراقبة ظروف عملهم.

- ويحظر أيضاً تشغيل الأطفال في المناطق البعيدة، ويلتزم رب العمل بأن يوفِّر لهم بيئة صحية وآمنة للعمل، طبقاً للشروط المنصوص عليها من قبل وزارة العمل.

المادة (٥١): يلتزم رب العمل بفتح سجل لكل طفل في خدمته، يحتوي على المعلومات الأساسية المطلوبة من قبل وزارة العمل.

- القيام بفحص طبي أولي لكل طفل موظّف، وبفحوصات دورية فيما بعد ذلك، كلما كان ذلك ضرورياً.
- أن يُظهر على مكان بارز في كل مواقع العمل الأنظمة المتعلقة بعمل الأطفال، وحقوق الأطفال العاملين، طبقاً لقانون العمل، واللوائح التنفيذية بشأنها الصادرة من قبل وزارة العمل ومنها هذه المواد.

المادة (١٤٥): تفرض على أرباب العمل دفع غرامة تتراوح بين ١٠٠٠-١٠,٠٠٠ ريال عند خرقهم للأحكام المتعلقة بالأطفال العاملين.

- لا ينطبق قانون العمل على الأطفال العاملين ضمن العائلة، وتحت إشراف عضو رئيسي فيها.

٤- جهود الدولة في التخفيف من مشكلة عمالة الأطفال

إن مشكلة عمالة الأطفال ليست مشكلة اجتماعية تخص المجتمع أو الحكومة فحسب، بل إنها مشكلة أخلاقية أيضاً، يتم فيها الاعتداء على فلذات أكبادنا، ولذلك لا يكفي علاج المشكلة من خلال النص القانوني وحده – رغم أهميته– بل يجب أن تساهم جميع مؤسسات الدولة بالتعاون مع المجتمع لحل هذه المشكلة.

رابعاً: مشكلة وقت الفراغ

إن طبيعة استغلال وقت الفراغ، هي التي تحدِّد ما إذا كان وقت الفراغ نعمة أم نقمة، وتختلف طبيعة قضاء وقت الفراغ من فرد لآخر، ومن مجتمع لآخر .

١- مفهوم وقت الفراغ

وقت الفراغ هو « ما يفعله الإنسان عندما لا يكون خاضعاً للالتزام المهني أو لتلك الالتزامات البيولوجية والاجتماعية ».

لقد عمل الإنسان ومُنذ القدم على توفير حاجاته، بجهد شاق، ووقت طويل، منذ ذلك الوقت وهو يحلم بتوفير الجهد والوقت. ولقد ساعد التقدم التكنولوجي الإنسان على تحرير جزء لا يستهان به من الوقت الذي كان مخصصاً قبل ذلك للعمل، كما

ساعد في الوقت نفسه على التخفيف من الظروف، التي كان يجري فيها هذا العمل.

إن الالتزامات البيولوجية: كالنوم، وتناول الطعام.. وكذلك الالتزامات الاجتماعية كالأعراس والعزاء وزيارة الأقارب... لا تدخل ضمن وقت الفراغ، ولذلك يبقى وقت الفراغ هو الوقت المسخر لاهتمامات متعلقة بفكر الإنسان ووجدانه وزيادة فهمه لبيئته، ونفسه، وبني جنسه، ومستقبله، وواجبه تجاه كل ذلك، حتى أنه يطلق على الحضارة الحالية بأنها حضارة وقت الفراغ، أو الحضارة التي يتوفر فيها وقت للنشاط الحر الخلاّق.

٢ـ الآثار المترتبة على وقت الفراغ

إن صعوبة شغل وقت الفراغ ليست مشكلة تخص الفرد، بل إنها مشكلة مجتمع، ومشكلة مؤسسات، فكم من الوقت يضيع هدراً، أما إذا أضيف لذلك الاعتقاد السائد بأن وقت الفراغ يؤدي إلى زيادة انتشار الجرائم والانحراف، خاصة مع التأثر الكبير ببعض المسلسلات، والبرامج التلفزيونية ذات النزعة العدوانية، فإن ذلك يحتم ضرورة مواجهة هذه المشكلات والتصدي لها بحزم، على الرغم مما تحملة المعاني من الخلط بين تلك الظواهر ووقت الفراغ المخصّص للأنشطة الحرة الخلاقة.

٣ـ جهود الدولة في معالجة وقت الفراغ

ونتيجة لأهمية الوقت تعمل الدولة عبر وزارة التربية والتعليم ووزارة الشباب والرياضة على شغل أوقات الفراغ في المراكز الصيفية، وفي نشاط فرق الكشافة، وفي بعض النشاطات الرياضية، والفعاليات التي تقام في الأندية الرياضية والثقافية، وهذا يساعد الشباب –بشكل خاص– على شغل أوقات فراغهم بالنشاطات المفيدة حتى لا يتحوَّل وقت الفراغ إلى سبب لبروز مشكلات اجتماعية أخرى، ويمكن أن تؤدي المؤسسات الإعلامية والثقافية دوراً هاماً في جعل استغلال أوقات الفراغ ثقافة أساسية للمجتمع بدلاً من أن تكون ثقافة موسمية.

الضجر والملل الناجمان عن وقت الفراغ، لهما انعكاسات نفسية وسلوكية سلبية، ولذلك ينبغي على كل فرد أن يستغل أوقات فراغه بما ينفعه حاضراً ومستقبلاً.

خامساً : مشكلة استنزاف وتلوُّث المياه

مفهوم استنزاف وتلوث المياه

يقصد باستنزاف المياه : « الإسراف أو العبث باستخدامها من قبل الأفراد في الحياة اليومية، أما التلوُّث فهو اختلاط الملوثات المختلفة الطبيعية والصناعية والبشرية وغيرها بالمياه العذبة فتصبح غير صالحة للشرب » . وتعتبر مشكلة استنزاف وتلوث المياه جزءاً لا يتجزأ من المشكلات البيئية، وتعاني كثير من البلدان من نقص مصادر المياه العذبة وتلوثها، وتزداد هذه المعاناة في المناطق الريفية البعيدة عن مصادر المياه الصالحة للشرب، كما تزداد المعاناة في المناطق التي تقل فيها نسب تساقط الأمطار، الأمر الذي يتسبب في استخراج المياه الجوفية، خصوصاً عند استخدام الضخ الجائر .

ويمكن إجمال ملوّثات المياه في التلوّث الطبيعي : (المخلفات العضوية، المواد العضوية الميتة . . .) وفي التلوّث الحراري :(المصانع ومحطات توليد الكهرباء التي تحتاج ماءً للتبريد) وفي التلوّث الصناعي (النفط ومشتقاته، والمخلفات الصناعية كالمعادن الثقيلة ومخلفات صناعة الورق) وفي المخلفات البشرية : (المنظفات بأنواعها) وفي المواد المشعّة : (التجارب النووية، عمل المفاعلات، محطات الطاقة النووية، حفظ النفايات النووية في أعماق البحار وتصديرها للبلدان المتخلفة)، والاستخدام العشوائي للمبيدات .

« إن الاستنزاف الجائر للمياه الجوفية، وكذلك الاستخدام العشوائي للمياه في الري تعتبران أهم المشكلات البيئية التي تعاني منها اليمن، وتشير الدراسات المختصة إلى أن حجم الموارد المائية تصل إلى (٢٥٠٠) مليون م٣، فيما تصل الاستخدامات المائية إلى (٣٤٠٠) مليون م٣ في السنة أي بعجز سنوي يقدر وفق إحصائيات ٢٠٠٥م بـ (٩٠٠) مليون م٣ وللأزمة المائية تأثيرات على الوضع البيئي والاجتماعي وتتمثل في شح مياه الشرب، والتصحر وهجرة المواطن من منطقة إلى أخرى، كما تؤثر على الزراعة بالنسبة لنمط المحصول الزراعي، كما تتعرض بعض المناطق إلى الجفاف والتعرية وجفاف الينابيع والمياه السطحية واختفاء الغطاء النباتي .

وفي اليمن تستهلك شجرة القات كميات كبيرة من المياه الجوفية، إذ بدأت في الآونة الأخيرة تنتشر مساحات زراعة القات، التي تعتمد اعتماداً كلياً على المياه الجوفية، علاوة على استخدام النمط التقليدي لري أشجارها. ثم أن طرق الري البدائية (الغمر)، وندرة استخدام الأنابيب، يساهم أيضاً في عملية هدر المياه، هذا بالنسبة للاستخدام الزراعي، أما الاستخدام اليومي للمياه فإن من أكثر الطرق هدراً للمياه عند الكثير من الأسر يتمثّل في الإسراف عند تنظيف الأواني، ري البساتين بالمياه الصالحة للشرب، غسل السيارات، عدم إصلاح حنفيات المياه. إن استنزاف المياه أمرٌ منهي عنه في الإسلام، يقول عليه الصلاة والسلام لسعد حين رآه وهو يتوضأ ويسرف في وضوئه: «لا تسرف في الماء ولوكنت على نهر جار». ولأن الكثير من المدن اليمنية تعاني من نقص المياه الجوفية، فإن التوعية بضرورة الاقتصاد في استهلاك المياه واجب شرعاً، ولا يكفى ذلك، بل يجب تنفيذ التشريعات والقوانين التي تكفل دورته في الطبيعة، لاستمرار الحياة على نحو متوازن، وفرض الغرامات على من لا يلتزم بقانون المياه، والذي صدر في نهاية شهر أغسطس ٢٠٠٢م.

النشاط

إن عمالة الأطفال من المشكلات التي يعاني منها المجتمع اليمني. حاول أن تجمع بيانات حول أنواع الأعمال التي يمارسها الأطفال في مجتمعك بالتفصيل. ثم فكرِّ واكتب مقالاً عن الحلول المناسبة –من وجهة نظرك– التي تجعل هؤلاء الأطفال يستغنون عن العمل ويلتحقون بالمدارس والمعاهد.

التقويم

١– عرّف المشكلة الاجتماعية.

٢– عرّف المفاهيم التالية:

البطالة – الفقر – عمالة الأطفال – وقت الفراغ – استنزاف وتلوث المياه.

٣– وضِّح أسباب المشكلات التالية:

البطالة – الفقر – عمالة الأطفال – وقت الفراغ – استنزاف وتلوث المياه.

٤– بيِّن العلاقة بين مشكلة الفقر، ومشكلة عمالة الأطفال.

٥– استنتج العلاقة بين مشكلة البطالة ومشكلة الفقر.

٦– اشرح الآثار الاجتماعية لمشكلة البطالة ومشكلة عمالة الأطفال.

٧– اذكر جهود الدولة لحل مشكلة وقت الفراغ.

٨– وضِّح جهود الدولة لحل المشكلات التالية: البطالة – الفقر – عمالة الأطفال.

٩– ضع حلولاً مقترحة لمشكلة استنزاف المياه.

الباب الثاني

الملامح الاقتصادية والسياسية للمجتمع اليمني

الفصل الأول: الملامح الاقتصادية للمجتمع اليمني

أولاً : القطاع الزراعي.

ثانياً : القطاع الصناعي.

ثالثاً : القطاع التجاري.

رابعاً : قطاع ا لخدمات.

الفصل الثاني: الملامح السياسية للمجتمع اليمني

أولاً : الدولة ووظائفها في المجتمع اليمني.

ثانياً : التطوُّر السياسي في المجتمع اليمني.

- الحركة الوطنية.
- الديمقراطية والتعددية الحزبية.

ثالثاً : المجالس المحليّة.

رابعاً : السياسة الخارجية للمجتمع اليمني.

إذا كان التقدّم والتخلّف ظاهرتان اجتماعيتان توصف بإحداهما كثير من الدول والشعوب، فإن معيار كلٍّ من التقدّم والتخلّف يمكن التوصّل إليه من خلال تحليل الملامح الاقتصادية لأي مجتمع ومقارنتها بمجتمعات أخرى، كما يمكن الاستدلال على ذلك من خلال درجة اعتماد هذه المجتمعات على القطاعات الإنتاجية المختلفة، فالمجتمعات المتخلّفة تعتمد –بشكل رئيسي– على القطاعين الزراعي والاستخراجي، والمجتمعات المتقدّمة تعتمد بشكل رئيسي على القطاع الصناعي، وهذا بدوره يعكس المستوى الاقتصادي، الذي وصل إليه هذا المجتمع أو ذاك.

ولوصف الملامح الاقتصادية للمجتمع اليمني سنتحدث عن أربعة قطاعات اقتصادية هي: قطاع الزراعة، قطاع الصناعة، قطاع التجارة، وقطاع الخدمات، كونها تمثّل أهم القطاعات الاقتصادية.

أولاً: القطاع الزراعي

يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الأساسية في أي تركيبة اقتصادية، ولذلك سنتعرف على كلٍ من مكانة الزراعة في الاقتصاد الوطني، ونظام الإنتاج الزراعي، وأهم المنتجات الزراعية، وجهود الدولة في تطوير وتحديث القطاع الزراعي، والصعوبات التي تواجه هذا القطاع.

١ـ مكانة الزراعة في الاقتصاد الوطني

كانت الزراعة وما تزال أحد أهم القطاعات الرئيسة في الاقتصاد الوطني، حيث تساهم في توفير العمل لنحو (٥٤٪) من القوى العاملة، وتعتبر مصدر دخل رئيسي للسكان الريفيين الذين يشكّلون معظم سكان الجمهورية، حيث تقدر نسبة عدد السكان الذين يعتمدون في دخلهم على النشاط الزراعي بنحو (٧٣,٥٪) من السكان، وتبلغ المساحة الصالحة للزراعة في اليمن بنحو ١,٦٨٨مليون هكتار، يستغل منها حالياً ١,١٤٣ مليون هكتار.

٢- نظم الإنتاج الزراعي

تصنف نظم الإنتاج الزراعي في اليمن بصورة عامة إلى نظامين إنتاجيين هما: النظام المطري، والنظام المروي.

أ- نظام الإنتاج الزراعي المطري:

هو النظام الذي يعتمد كلياً على مياه الأمطار، ولا زالت تمارس فيه الطرائق التقليدية في عمليات زراعة الأرض، كالإعداد والحراثة، والبذر، والحصاد، ومع ذلك حدث نوع من التطوّر في تحسين النظام المطري من خلال إدخال تقنيات جديدة كتحسين البذور والشتلات، والأصناف التي تتحمّل الجفاف، واستخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات الخاصة بمكافحة الآفات الزراعية. ويسود هذا النظام في المرتفعات الوسطى والمرتفعات الجنوبية والغربية والشمالية لليمن وأجزاء من الهضبة الشرقية.

ب- نظام الإنتاج الزراعي المروي:

ينتشر هذا النظام في مختلف المناطق، حيث تتوافر مياه الري، ويقسَّم حسب مصادر المياه إلى:

- نظام الري من الآبار، ويغطي ٣٠٪ من المساحة المزروعة.
- نظام الري من السيول، ويغطي ١٢٪ من المساحة المزروعة.
- نظام الري من الغيول (الينابيع) ويغطى ٥٪ من المساحة المزروعة.

وقد تمّ في هذا النظام الإنتاجي، إدخال الوسائل الحديثة بصورة أوسع من النظام المطري، كالحراثات، والمضخات، وآلات البذر والحصاد، نظراً لسهولة التعامل مع هذه المدخلات الحديثة وكبر مساحة القطع الزراعية، ويرتبط هذا النظام بإمكانية إدخال أساليب الري الحديث مثل: الرش، التقطير، التنقيط، والتي تؤدي إلى الاستغلال الأمثل للمياه.

٣- أهم المنتجات الزراعية

تمتاز اليمن بتنوُّع المناخ والمواسم الزراعية؛ لاختلاف الأقاليم، وهذا أدى إلى تنوّع المحاصيل في كل إقليم، ويمكن تقسيم المنتجات الزراعية إلى قسمين رئيسين هما:

أ- المنتجات النباتية:

ويضم المحاصيل الحقلية والغابات والمراعي، وأهم المحاصيل الزراعية هي: الحبوب، الخضروات، الفواكه، البقوليات، المحاصيل النقدية (القطن، السمسم، التبغ، البن، الأعلاف).

ب- المنتجات الحيوانية:

تضم الحيوانات المزرعية، وأهمها الأغنام (الضأن)، الماعز، الأبقار، والجمال، والدواجن؛ ومنتجاتها.

٤- جهود الدولة في تطوير القطاع الزراعي

اقتصر الإنتاج الزراعي قبل الثورة على «الاكتفاء الذاتي» وظل كذلك حتى بعد قيام ثورتي سبتمبر واكتوبر ٦٢/١٩٦٣م حيث خضع القطاع الزراعي لاقتصاديات السوق غير المتكافئة بين الداخل والخارج الأمر الذي تسبب في ايجاد علاقات عكسية حادة وسريعة بين الإنتاج والاستيراد، خصوصاً ما يتعلّق منه بتجارة الحبوب فأفسح المجال للأرتباط بالسوق الخارجية بدءاً باستيراد الحبوب وغيرها من المنتجات الزراعية كاستيراد الفواكه والخضروات، وتنبّهت الدولة لخطورة الوضع فعملت على حضر استيراد الفواكه والخضروات وشجَّعت المزارعين على زراعة الحبوب وسهلت لهم القروض الميسرة، وتعكف الحكومة حالياً على وضع برنامج لتوفير الحبوب والمنتجات الزراعية الأخرى بغية تحقيق الاكتفاء الذاتي وتصدير الفائض إلى الخارج.

وقد تمثَّلت جهود الدولة في تطوير القطاع الزراعي بالآتي:

أ – استصلاح المزيد من الأراضي الزراعية.

ب- إدخال الوسائل الحديثة في الإنتاج الزراعي.

جـ- إدخال أساليب حديثة لتحسين البذور والشتلات الزراعية، منها: الأسمدة الكيميائية، والمبيدات الخاصة بمكافحة الآفات الزراعية.

د- إنشاء السدود والحواجز للري وتغذية المياه الجوفية.

هـ- دعم كليات الزراعة والهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي.

و – دعم المزارعين، وإنشاء بنك التسليف الزراعي وإقامة مراكز الإرشاد الزراعي في المناطق المختلفة.

ز- إيجاد التشريعات لحماية المنتجات الزراعية المحلية.

٥- الصعوبات التي تحد من تطور القطاع الزراعي

على الرغم من كل هذه الجهود التي تبذل في تطوير القطاع الزراعي، إلا أن هناك معوقات تساهم في عرقلة نمو وتطوّر هذا القطاع، أهمها:

أ- ضعف الموارد المائية (الأمطار، المياه الجوفية)، والاستخدام غير الاقتصادي للمياه المتوافرة.

ب- إحلال شجرة القات محل العديد من المحاصيل الزراعية.
جـ- الزحف العمراني على حساب الأراضي الزراعية.

النشاط

اكتب موضوعاً حول مساهمة المنتجات الزراعية في تأمين الغذاء للسكان في اليمن.

ثانياً: القطاع الصناعي

يعتبر القطاع الصناعي من القطاعات الهامة في النشاط الاقتصادي، بل لقد اصبح مستوى تطوُّر هذا القطاع معياراً يُصنَّف على أساسه مستوى تقدّم الدول أو تخلّفها. ولبيان مكوِّنات هذا القطاع في المجتمع اليمني سنتحدث عن مكانة الصناعة في الاقتصاد الوطني، ثم نذكر أهم الصناعات والجهود التي قامت بها الدولة لدعم هذا القطاع.

١- مكانة الصناعات في الاقتصاد الوطني

لقد تطوّرت الصناعة في الجمهورية اليمنية خلال السنوات الماضية تطوراً ملحوظاً ، ففي عام ٢٠٠٦م بلغ إجمالى العاملين فيها نحو (٢٥٤,٤٥٣) عاملاً وعاملة، وتشكِّل المشاريع الاستثمارية في القطاع الصناعي نحو ٣٤٪ من إجمالي المشاريع.

٢- أهم الصناعات الوطنية

من أهم الصناعات الوطنية الداعمة للاقتصاد الوطنى مايلى :

أ - الصناعات الاستخراجية: وتتركَّز في كلٍ من النفط الخام، ملح الطعام، الجبس، ويُعد استخراج النفط من أهم القطاعات الرئيسية في المجال الصناعي المولدة للناتج القومي الإجمالي، فهو يسهم بما لا يقل عن ٦٠٪ من إجمالي الإيرادات العامة، ويتصدَّر القطاعات المولِّدة للناتج المحلي بنسبة ٣١٪.

ب- اصطياد الأسماك والأحياء البحرية: يعتبر هذا القطاع من القطاعات الاقتصادية الواعدة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، فهو يسهم بفعالية في إشباع الاحتياجات الغذائية للسكان، ويخلق فرص عمل كبيرة ودائمة، فضلاً عن رفده للصادرات التي ترفع من عائدات الدولة من النقد الأجنبي. هذا وتبلغ كمية الأسماك والأحياء البحرية المستخرجة عام ٢٠٠٠م أكثر من ١٣٥ ألف طن، ونظراً لعوامل متعدِّدة فإن الكميات التي تستخرج من المياه الإقليمية لا تشكل سوى ٣٣٪ من إجمالي الكمية المسموح بها والتي تقدر بنحو (٤٠٠) ألف طن في الوضع الطبيعي من أصل المخزون السنوي الذي يقدّر بنحو ١,٨ مليون طن.

جـ- الصناعات التحويلية: المواد الغذائية والمشروبات، الأقمشة المتنوِّعة، الأحذية والجلود، النوافذ والأبواب الخشبية، الورق ومشتقاته، المشتقات النفطية (بنزين، ديزل، كيروسين...)، المنتجات البلاستيكية، المنتجات اللافلزية (الإنشائية) [أسمنت، جص، بلاط، رخام]، منتجات المعادن المشكِّلة (الأبواب والنوافذ، أدوات منزلية)، إنتاج الأدوات الكهربائية، جمع وتنقية وتوزيع المياه.

٣- جهود الدولة في تطوير القطاع الصناعي

بدأ الاهتمام بالصناعة الوطنية في اليمن بعد الاستقرار السياسي الذي عاشته اليمن ابتداءً من الربع الأخير من القرن الماضي، حيث بدأ تركيز الجهود باتجاه إقامة اقتصاد وطني حديث، ومن أجل ذلك خصَّصت الدولة جزءاً من إمكاناتها ضمن خطط التنمية من أجل إقامة العديد من الصناعات الاستخراجية والتحويلية، وقد سعت وزارة الصناعة في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي إلى تطبيق عدد من السياسات والإجراءات التي تسهم في جذب استثمار الأموال في القطاع الصناعي، ومواصلة السعي لتشجيع القطاع الصناعي الخاص للقيام بدوره الرافد في التنمية وتطوّرها، وذلك من خلال إنشاء الهيئة العامة للاستثمار، والهيئة العامة للمناطق الحرَّة وإصدار قانون الاستثمار بهدف توفير مناخ ملائم للاستثمار الصناعي.

النشاط

اجمع بيانات حول الأهمية النسبية لمساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي.

ثالثاً: القطاع التجاري

يعتبر قطاع التجارة من المحركات الأساسية للنشاط الاقتصادي، فهو يعمل على تنشيط الحركة الاقتصادية عموماً، ويؤدي إلى توسيع نطاق السوق من خلال التحفيز لمجالات الاستثمار وإيجاد روابط بين المنتجين والمستهلكين، ويُشكِّل فاعلية للنمو الإنتاجي. ولبيان تأثير ذلك سنتحدّث عن مكانة قطاع التجارة في الاقتصاد الوطني بشقيه: التجارة الداخلية، والتجارة الخارجية، ثم جهود الدولة في تطوير هذا القطاع.

١- مكانة قطاع التجارة في الاقتصاد الوطني

لقد عرف المجتمع اليمني التجارة مُنذ القدم، حيث كانت اليمن مُلتقى القوافل التجارية المتنقلة بين القارات، هذا بالنسبة للتجارة الخارجية، أما بالنسبة للتجارة الداخلية فقد عرفت اليمن ظاهرة الأسواق (الأسبوعية) حتى أن بعض الأسواق التقليدية ما زالت تؤدي دوراً هاماً في حركة التجارة في الوقت الحاضر.

ويساهم قطاع التجارة في امتصاص نسبة كبيرة من الأيدي العاملة، ولتوضيح هذه المساهمة فإن الفترة الواقعة بين عامي ١٩٩٥ / ٢٠٠٠م زاد عدد المشتغلين بالتجارة من (٢٥٢,٦) ألف عامل إلى (٣٠٨,٩) ألف عامل وعاملة، ولتوضيح مكانة هذا القطاع ودوره لابد من معرفة الأنشطة المتعلقة بكلٍ من التجارة الداخلية والتجارة الخارجية.

٢- التجارة الداخلية

التجارة الداخلية هي مجموعة من النشاطات المتكاملة التي تهدف إلى تصريف السلع أو الخدمات في السوق المحلية.

وهناك صعوبات تواجه سير النشاط التجاري في السوق المحلية منها:

أ – منافسة السلع الخارجيه وتدفقها، وهذا يؤثر على حركة المنتجات الوطنية لصالح المنتجات الأجنبية.

ب– تعدّد حلقات التوزيع للمنتجات في السوق المحلية، ابتداء من شركات التسويق، ثم الوكلاء ،ثم تجار الجملة ،ثم تجار نصف الجملة والتجزئة، ولكلٍّ منهم هامش ربح معين، مما يجعل من الصعوبة بمكان توحيد سعر البيع للمستهلك على مستوى جميع المناطق، ومما يؤدي إلى ظاهرة ارتفاع الأسعار.

جـ- الطبيعة الجغرافية الصعبة، والتشتت السكاني، إضافة إلى ضعف البنية التحتية كالطرقات والمواصلات وكلها تشكِّل عوامل ضعف انتشار التجارة الداخلية. الأمر الذي يجعل سكان الريف اليمني يعتمدون على الأسواق الأسبوعية المتناثرة في عدة مناطق والتي لا تغطي حاجة المستهلك إلا بكميات بسيطة وبتكلفة مرتفعة.

د - تدني مستوى دخل الأفراد.

هـ- عدم التزام بعض الشركات بتطبيق المواصفات والمقاييس المبيّنة للمنتجات المحلية. الأمر الذي يسهم في زياده تسويق السلع الأجنبية.

و- ضعف وسائل التخزين والتعبئة والتغليف وخاصة للمنتجات الزراعية.

ز- انتشار ظاهرة التهريب وما تشكِّله من أضرار اقتصادية واجتماعية وصحية.

٣- التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية جزءاً مكملاً لدورة الإنتاج الداخلية، وشكلاً من أشكال التبادل السلعي، وهي أحد المصادر الهامة لتراكم رأس المال، وعاملاً مساعداً أيضاً لإزالة الاختناقات الداخلية بين العرض والطلب، كما يمكن أن تكون إحدى الأدوات لتحقيق التنمية، وإحدى الأدوات المساهمة في إحداث التغييرات الكيفية المنشودة في البنية الاقتصادية الموروثة. ويتميَّز هيكل التجارة الخارجية في اليمن بالآتي:

أ- تستأثر صادرات النفط بأعلى نسبة، فقد وصلت عام ٢٠٠٠م إلى نحو (٩٠٪)، بينما الصادرات من المواد الأولية (الزراعية والاستخراجية غير النفطية) والصادرات من السلع المصنَّعة لم تحصل إلا على نسبة ضئيلة، ويعكس هذا الوضع استمرار هيمنة الصادرات النفطية كمحدّد رئيسي لوضع الميزان التجاري.

ب- أما بالنسبة للواردات فتحتل السلع المصنعة، وخاصة (الآلات ومعدات توليد الطاقة) المرتبة الأولى، تليها المواد الأولية غير النفطية. وهذا يعني أن التطور الذي تحقّق في قطاع الصناعة خلال السنوات الماضية لم يعتمد على الخامات والموارد الأوليّة المحلية، بل كان اعتماده - ولا يزال - بصورة رئيسية على الاستيراد الخارجي.

٤- برنامج الإصلاح الاقتصادي وأثره على تطوّر التجارة

شهد عام ١٩٩٥م البدء في تنفيذ أول برنامج وطني شامل لعملية الإصلاح الاقتصادي والمالي، ويستهدف هذا البرنامج إجراء تصحيح شامل للقطاعات الاقتصادية كافة ومنها القطاع التجاري، حيث حدثت تحوّلات هامة في هذا القطاع، منها:

أ- تعديل قانون التجارة الخارجية بموجب القرار الجمهوري رقم (١٦) لسنة ١٩٩٦م، وتدشين المنطقة الحرَّة بعدن ليضفي على قطاع التجارة دوراً بارزاً في استقطاب وجلب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

ب- إنشاء المجلس الأعلى لتنمية الصادرات بموجب القرار الجمهوري رقم (١٢٧) لسنة ١٩٩٧م.

جـ- صدور قانون المنافسة ومنع الاحتكار رقم (١٩) لسنة ١٩٩٩م.

د - تطوُّر أساليب الرقابة التنموية والسعرية، الأمر الذي أدى إلى:

- الاستقرار النسبي للعملة المحلية وإصلاح أسعار الصرف، وخاصة في عامي ٢٠١٢ / ٢٠١٣م.
- الخروج من نفق العجز في الميزان التجاري، حيث أصبح رصيد الحساب موجب بمبلغ (٢٠٤,٣) مليار ريال في عام ٢٠٠٠م.
- تعزيز وتطوير التعاون مع الأقطار الشقيقة والتكتلات الاقتصادية الدولية.
- زيادة دور نشاط القطاع الخاص في إدارة النشاط التجاري.
- تشجيع وتحفيز المنتجين الزراعيين المحليين على زيادة إنتاجهم.
- قيام الجمعيات التعاونية والغرف التجارية بدور كبير في تسهيل وتطوير النشاط التجاري.

النشاط

١ - اجمع بيانات حول الصادرات اليمنية من النفط الخام خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣م.

٢ - عدم التزام بعض الشركات بتطبيق المواصفات والمقاييس المطلوبة في كل سلعة ساهم في إنشاء جمعية تسمى (جمعية حماية المستهلك) ابحث عن الدور الذي تقوم به هذه الجمعية وعبّر عنه بأسلوبك.

رابعاً: قطاع الخدمات

يعتبر قطاع الخدمات من المؤشرات الأساسية في قياس مدى تقدُّم الدول أو تخلفها، ويمثل قطاع الخدمات أحد الدعائم الأساسية للبنية التحتية في كل تقدم اقتصادي، حيث يربط القطاعات الاقتصادية ببعضها بعضاً، ويرفع مستوى معيشة السكان من خلال انتشار الخدمات الاجتماعية. وسنتناول بإيجاز شديد بعض الخدمات الأساسية المساهمة في تطوير مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وجهود الدولة في تطويرها.

١- دور قطاع الخدمات في الاقتصاد الوطني

يشتمل قطاع الخدمات على مجموعة متنوِّعة من الخدمات، منها: المصرفية والمالية والتأمين، والاتصالات، والبناء والتشييد، والنقل والخدمات المهنية، وخدمات السياحة وخدمات برامج الحاسوب وغيرها.

٢- دور الدولة في تطوير الخدمات الأساسية

نجحت الحكومات اليمنية المتعاقبة في إنشاء وتطوير الخدمات الأساسية، ولكن ما يميِّز العقد الأخير من القرن العشرين -وحتى الآن- بروز تحولات نوعية في تطوّر الخدمات الأساسية، وفيما يلي أبرز المؤشرات الدالة على تطوّر الخدمات الأساسية:

أ - التعليم:

يمكن إبراز أهم التطورات في مجال التعليم من خلال قيام الدولة بالآتي:

- التوسع في بناء دور الحضانة ورياض الأطفال، في مراكز المحافظات.
- التوسع في بناء المدارس الأساسية والثانوية، والمراكز والمعاهد المهنية والتقنية.
- التوسع في بناء الجامعات الحكومية.
- التوسع في بناء المعاهد العليا لتأهيل وتدريب المعلمين.
- إنشاء المؤسسة العامة لمطابع الكتاب المدرسي، ومؤسسة الأثاث المدرسي وفروعهما.
- إنشاء مركز البحوث والتطوير التربوي.
- دعم جهاز محو الأمية وتعليم الكبار.

ب- الصِّحة:

يمكن إبراز أهم التطوّرات في مجال الصِّحة في معظم محافظات الجمهورية من خلال إنشاء:

- المشافي المركزية والمحلية في عواصم المحافظات.
- المستوصفات والوحدات الصحية في المديريات.
- مراكز رعاية الأمومة والطفولة.
- الوحدات الصحية المتحرِّكة للتحصين الشامل ومكافحة الأوبئة.
- مراكز الرعاية الطبية المتخصصة (الدرن، الكلى...).

جـ- الاتصالات:

يمكن إبراز أهم التطورات في مجال الاتصالات في معظم محافظات الجمهورية من خلال إنشاء:

- شبكات الهاتف في معظم مناطق الجمهورية.
- شبكات الهاتف الخلوي والمنبّه الصوتي وشبكات المعلومات (الانترنت).
- المراكز البريدية وتحسين خدماتها لتشمل إلى جانب استقبال وإرسال وتوزيع الرسائل والطرود، التحصيلات المالية للهاتف والكهرباء والمياه، وحسابات التوفير البريدي والتحويلات المالية. وصرف معاشات المتقاعدين.

د - النقل:

يمكن إبراز أهم التطورات في مجال النقل في معظم محافظات الجمهورية من خلال الآتي:

- ربط محافظات الجمهورية بشبكة من الطرقات المسفلتة.
- ربط معظم المناطق الداخلية في إطار كل محافظة بشبكة من الطرق.
- تعبيد العديد من الطرق الترابية في كثير من المناطق الريفية.
- إنشاء وتطوير المطارات المحلية في محافظات الجمهورية،
- تجهيز وتطوير الموانئ والمطارات الدولية.

هـ- المياه والصرف الصحي:

يمكن إبراز أهم التطوّرات في مجال المياه والصرف الصحي في معظم محافظات الجمهورية من خلال الآتي:

- توصيل مياه الشرب النظيفة إلى السكان في مختلف المدن الرئيسة.
- حفر الآبار الارتوازية في مختلف مديريات الجمهورية.
- إنشاء السدود والحواجز المائية في المناطق الملائمة لهذه المنشآت لعل أبرزها: سد مأرب وسد باتيس في أبين.
- إنشاء شبكة الصرف الصحي في معظم المدن الرئيسة.
- وضع خطط وبرامج تهدف إلى إنشاء محطّات لتحلية مياه البحر .

و- الكهرباء:

يمكن إبراز أهم التطوّرات في مجال الكهرباء في معظم محافظات الجمهورية من خلال:

- إنشاء العديد من المحطات الكهربائية والكهروحرارية.
- مد شبكة الكهرباء إلى كثير من المدن اليمنية.
- توصيل شبكة الكهرباء إلى كثير من المناطق.
- تزويد القطاعات بالطاقة اللازمة للإنتاج.

ز- الخدمات المصرفية والتأمين:

يمكن إبراز أهم التطوّرات في الخدمات المصرفية من خلال قيام الدولة بإنشاء:

- البنك المركزي اليمني.
- البنك اليمني للإنشاء والتعمير.
- البنك الأهلي اليمني.
- البنوك المتخصِّصة (التسليف الزراعي، الإسكان...).
- الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات.
- شركة التأمين وإعادة التأمين.
- مظلة الضمان الاجتماعي.

وهناك العديد من الخدمات الأخرى...

بالإضافة الى ذلك قامت الدولة بتشجيع القطاع الخاص من خلال التشريعات القانونية، للمشاركة في تقديم الخدمات إلى جانب الخدمات الحكومية مما أدى إلى تحسين مستوى تقديم الخدمات العامّة للمجتمع.

النشاط

تهتم الدولة بسفلتة الطرقات الرئيسة وتعبيد الطرقات الفرعية.
ابحث عن خريطة حديثة لليمن تبيِّن الطرقات الرئيسة ثم سجِّل الخطوط المسفلتة بين المحافظات وبيِّن دورها في الحركة التجارية.

التقويم

١ – أجب عما يأتي:

أ – ما الدور الذي يؤديه القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني؟

ب– قارن بين النظام المطري والنظام المروي.

جـ – اذكر أهم منتجات القطاع الزراعي.

د – تحدَّث عن دور الدولة في تطور القطاع الزراعي.

٢ – ضع علامة (✓) أو علامة (✗) أمام العبارات الآتية:

يساهم القطاع الزراعي في توفير فرص العمل بـ (٥٣٪) من القوى العاملة. ( )

يقسم الإنتاج الزراعي إلى قسمين: نباتي وحيواني. ( )

٣ – استصلاح أراضٍ زراعية جديدة أمر ضروري في الوقت الحاضر، ناقش هذه العبارة.

٤ – ما الصعوبات التي تحدّ من تطوّر القطاع الزراعي ؟

أ – وضِّح أهمية الصناعة في بنية الاقتصاد.

ب – اذكر أهم الصناعات الوطنية.

جـ – وضِّح دور الدولة في تطوير القطاع الصناعي.

٥ – ضع علامة (✓) أو علامة (✗) أمام العبارات الآتية:

( ) تصنيف الدول إلى متقدِّمة ومتخلِّفة مرتبط بتطوُّر الصناعة.

( ) المواد الغذائية والمشروبات تعتبر إحدى الصناعات الاستخراجية.

( ) يهدف برنامج الإصلاح الاقتصادي إلى تشجيع القطاع الخاص في عملية التنمية الصناعية.

٦ – تطوّر القطاع الصناعي في أى دولة يعتبر مقياساً لمستوى تطوّر الدولة. ناقش هذه العبارة.

٧ – أجب عمَّا يأتي:

أ – وضح دور التجارة في تطوُّر النشاط الاقتصادي.

ب– عرِّف التجارة الداخلية.

جـ – اذكر الصعوبات التي تواجه النشاط التجاري في السوق المحلية؟

د – ما المقصود بالتجارة الخارجية؟ وما تأثيرها في الاقتصاد الوطني؟

هـ – ناقش أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي على قطاع التجارة.

٨– أجب عمَّا يأتي:

أ – وضِّح دور كل قطاع من القطاعات الاقتصادية (زراعة، صناعة، تجارة، خدمات) في تطوّر الاقتصاد الوطني.

ب– بيِّن دور الدولة في تطوّر الاقتصاد الوطني.

جـ– وضِّح أهمية المنتجات الزراعية لقطاع الصناعة.

٩ – ضع علامة (✓) أو علامة (✗) نهاية العبارات الآتية:

- يعتمد قطاع الصناعة على الآلات والمواد المنتجة محلياً ( ).
- توفِّر التجارة الخارجية النقد الأجنبي للاستيراد ( ).
- تطوّر الخدمات الأساسية لا يساعد على تطوُّر الاقتصاد ( ).
- تسهم حلقات التوزيع للمنتجات في السوق المحلية في زيادة نشاط التجارة الداخلية ( )
- إصلاح أسعار الصرف لا يؤثر في التجارة الخارجية ( )

١٠– للكهرباء دور كبير في حياة المجتمات. ناقش هذه العبارة ثم وضِّح جهود الدول في توفير الخدمات الكهربائية للسكان.

١١– للخدمات المصرفية دور كبير في توسيع الأنشطة الاقتصادية والتجارية ناقش هذه العبارة ثم وضِّح أهم الخدمات التي تقدِّمها المصارف .

١٢– اهتمت الدولة ببناء الموانئ والمطارات لتسهيل الخدمات الاقتصادية والتجارية سجّل أهم موانئ الجمهورية اليمنية وأهم مطاراتها في كراستك.

أولاً : الدولة ووظائفها

١- مفهوم الدولة

الدولة هي «عبارة عن مجموعة دائمة ومستقلة من الأفراد، يملكون إقليماً معيناً، وتربطهم رابطة سياسية، مصدرها الإشتراك في الخضوع لسلطة مركزية تكفل لكل فرد منهم التمتع بحريته ومباشرة حقوقه».

٢- مقومات الدولة

لكي تقوم الدولة بدورها الكامل لابد من امتلاكها لعناصر (مقومات) خمسة هي:

أ – الأرض (الأقليم): من الشروط الأساسية لوجود الدولة أن توجد بقعة محددة من الأرض تشغلها وتمارس سيادتها فوقها وفي حدودها.

ب– الشعب (السكان): الدولة نظام إنساني، وهذا بدوره يجعل السكان أو الرعية هم العنصر الأساسي لهذا النظام، ووجود الشعب الذي يخضع لسلطان الدولة، ويتمتع بجنسيتها شيئ طبيعي وضروري، وليس من المهم أن يكون الشعب منحدراً من جنس واحد، أو سلالة واحدة؛ خاصة بعد أن أدت عوامل الهجرة المستمرة إلى ازدياد أسباب الامتزاج بين الأجناس والسلالات البشرية المختلفة.

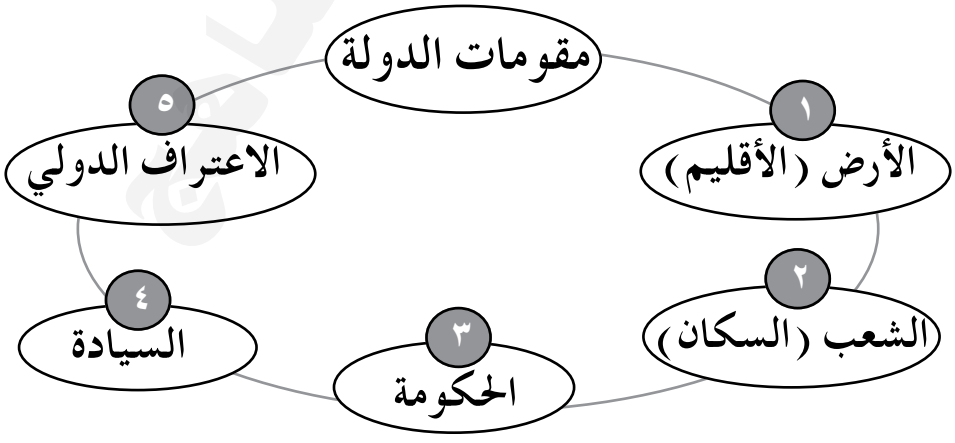

جـ- الحكومة: وهي الهيئة العامة، التي تتولَّى تنظيم شئون الدولة الداخلية والخارجية، ويخضع لسلطانها جميع الأفراد.

د - السيادة: والسيادة هي القوُّة العليا للدولة، فالدولة ذات السيادة هي التي لديها القوُّة أو القدرة على إصدار الأوامر والتوجيهات التي يجب طاعتها من جانب كل الأفراد، وتتمتَّع بالاستقلال السياسي، فلا تكون تابعة في اتخاذ قراراتها الخارجية لأي دولة أخرى.

هـ - الاعتراف الدولي: والاعتراف الدولى يعدُّ من بين المعايير الأساسية لوجود الدولة الكاملة، كما يعدُّ شرطاً أساسياً لقبولها عضواً بهيئة الأمم المتحدة.

واليمن دولة تتمتّع بكل مقوِّمات الدولة الكاملة، فهي تقيم على إقليم واضح الملامح والحدود، وحكومتها تمسك بزمام الأمور ويخضع لسلطانها الجميع، كما تتمتَّع بسيادة كاملة على أرضها، فهي في الداخل أعلى السلطات التي تملك أمر الحكم، فيما ينشأ بين الأفراد والجماعات الداخلية من خلافات، ولا تخضع مادياً ولا معنوياً لأي سلطة خارجية تحاول التدخّل في شؤونها الداخلية، وفي الأخير هي عضوٌ أساسيّ في هيئة الأمم المتحدة.

٣- وظيفة الدولة

يمكن تقسيم وظائف الدولة إلى قسمين: وظائف داخلية، ووظائف خارجية، فهي داخلياً تقدِّم عدداً كبيراً من الوظائف أهمها:

أ - حفظ الأمن والنظام، والدفاع عن الوطن ومكاسبه ومنجزاته، في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها، وذلك من خلال الاهتمام بالمؤسسات والأجهزة الأمنية والدفاعية التي تعمل على تطويرها وتحديثها.

ب- تحقيق العدل داخل المجتمع، من خلال العناية بالمؤسسات القضائية وتطهيرها من الفساد، وتفعيل العمل بالقانون.

جـ- الحفاظ على ثمار ووحدة التكوين الاجتماعي بما تبذله من جهود لتوحيد التعليم، ونشر المؤسسات التعليمية، والارتقاء بأدائها.

د - تنظيم الإنتاج وتوزيعه، ومحاولة تحقيق التوظيف الأمثل للموارد المادية والبشرية.

هـ- تقديم الخدمات الاجتماعية المختلفة لمواطنيها، والاهتمام بالرعاية الاجتماعية داخل المجتمع.

وإذا كانت تلك هي وظائف الدولة الداخلية (المحلية)، فإن وظائفها الخارجية لا

تقل أهمية عنها، ومن أهم تلك الوظائف إقامة العلاقات الجيدة مع غيرها من الدول، عن طريق أجهزتها الدبلوماسية التي تشكِّل قنوات اتصال تمكنها من الحفاظ على سيادتها، وفرض مكانتها في المجتمع الدولي، بشكل يمكِّنها من تحقيق الكثير من المصالح الاقتصادية، المتمثلة في التبادل التجاري وتوظيف رؤوس الأموال الأجنبية في عمليات الاستثمار في المجالات المختلفة، والحصول على القروض والمساعدات التي تمكن الدول من أن تخطو خطوات واسعة في عملية التنمية، ووظيفة الدولة في الجمهورية اليمنية لا تشذّ عن هذا الإطار العام الذي يحدِّد وظيفتها في أي مجتمع.

٤- الشكل السياسي للدولة

يتحدَّد الشكل السياسي للدولة في شكل الحكومة السائدة في المجتمع، ورغم أن للحكومة أشكالاً عديدة إلا أنه يمكن أن نتناول فقط الحكومة الديمقراطية لعلاقة هذا الشكل بنظامنا السياسي.

الحكومة الديمقراطية هي حكومة الأغلبية، وفي ظِّلها تتركَّز السلطة في يد الشعب، لأن السيادة له، وهو الذي يعطي الشرعية للحكم، وفي ظلها يمارس الشعب الحكم بنفسه عن طريق المنتخبين، والحكومة الديمقراطية هي التي اختارها الشعب اليمني لإدارة وتسيير شئونه.

ثانياً: التطوُّر السياسي للمجتمع اليمني

إن المنجزات السياسية التي شهدها المجتمع اليمني مُنذ ثلاثينات القرن الماضي حتى يومنا هذا عديدة، ودورها لا يمكن تجاهله في عمليات التغير والتطوّر؛ ليس في المجال السياسي فحسب، بل امتدّ إلى المجالات الأخرى، وفي هذا الموضوع سيتمّ تناول منجزين رئيسيين، هما: الحركة الوطنية، والديمقراطية، والتعددية الحزبية.

١- الحركة الوطنية في المجتمع اليمني

شهد المجتمع اليمني في تاريخه المعاصر تكوين حركات معارضة استهدفت الخلاص من نير الاستعمار الأجنبي الذي جثم على الجزء الجنوبي من اليمن، وحركات معارضة أخرى استهدفت قلب نظام الحكم الإمامي، وقد اطلق على تلك الحركات جميعها «الحركة الوطنية»، وسنتناول بصورة موجزة دور الحركة الوطنية ضد كل من نظام الحكم الإمامي والاستعمار الأجنبي.

أ - حركة المعارضة ضد نظام الحكم الإمامي:

إن من الطبيعي ظهور جماعات وفئات معارضة لأي نظام سياسي في أي مجتمع من المجتمعات عبر التاريخ مهما كانت صلاحية هذا النظام، فهذا هو أساس تطوّر النظم السياسية في التاريخ، وكان بعض الحكام يسمحون للمعارضة بالظهور، لأنها تعبِّر عن مطالب أبناء المجتمع واحتياجاتهم، فهم بذلك يمنعون وقوع الصدام بين المعارضة والحاكم، أما الحكم الإمامي في اليمن فلم يسمح بظهور معارضة، فهو يرى في هذه الحركة ظاهرة تهدِّد استقرار الحكم في البلاد، علاوة على إيمان الأئمة بأن المعارضين الذين ظهروا في عهدهم متأثرين بالدعايات الأجنبية ذات الأطماع الاستعمارية في اليمن.

وقد بدأت حركات المعارضة المنظَّمة ضد الحكم الإمامي في اليمن منذ منتصف الثلاثينات من القرن العشرين.

تجسَّدت نتائج تلك الحركات الوطنية بقيام حركة ١٩٤٨م، ضد الإمام يحيى حميد الدين الذي خلفه ولده الإمام أحمد يحيى حميد الدين بعد مقتله.

استمر اليمنيون في مواصلة الحركة الوطنية التي تهدف إلى تغيير الحاكم، فقاموا بانقلاب ١٩٥٥م الذي تزعَّمه قادة الجيش، ولم يحالفهم التوفيق ففشل الانقلاب كغيره من المحاولات السابقة للإطاحة بالإمام.

وبعد فشل انقلاب عام ١٩٥٥م حدثت تحولات جذرية في رؤى المعارضة الوطنية، حيث تنبه قادتها وفي مقدمتهم تنظيم الضباط الأحرار إلى أن استبدال حاكم بآخر لا يحقق مطالب اليمنيين والتي يأتي في مقدمتها مطلب الحرية والتعبير عن الرأي، لأن العيب ليس في الحاكم بل في نظام الحكم السائد في المجتمع، فاتجهوا للإعداد لثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م، التي أطاحت بنظام الحكم الإمامي وأقامت بدلاً عنه نظام الحكم الجمهوري.

ب- حركة المعارضة ضد الاستعمار البريطاني:

لقد اتبعت بريطانيا في جنوب اليمن منذ عام ١٨٣٩م سياسة استعمارية قائمة على مبدأ (فرِّق تسُد)، حيث زرعت الخلافات والفتن بين أبناء الوطن الواحد لتتمكَّن من إخضاع المنطقة لسيطرتها وتحقيق أهدافها الاستعمارية المتمثِّلة في الاستفادة من الموقع الهام لمدينة عدن مما يهيئ لها التحكّم في مضيق باب المندب والبحر الأحمر.

ونتيجة لاستمرار الاستعمار البريطاني في سياسة القمع والاضطهاد الموجَّهة ضد الشعب اليمني في الجنوب بدأت حركات المعارضة اليمنية ضده تكشف عن نفسها عندما تحوّلت من مجرد موقف سياسي رافض للأوضاع القائمة إلى مقاومة فعلية، في مختلف المناطق، ومع بداية الخمسينات من القرن العشرين، تحوَّلت حركات المقاومة العفويه ضد الاستعمار إلى حركة منظمة تجاوزت المرحلة السلمية إلى مرحلة المقاومة التي تمثلت في ثورة ١٤ أكتوبر ١٩٦٣م. وفي عام ١٩٦٤م انتقلت المقاومة المسلَّحة من الأرياف إلى مدينة عدن، واستمرت حتى خروج آخر جندي من جنود الاحتلال في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م.

٢- الديمقراطية والتعددية الحزبية في المجتمع اليمني

أراد المجتمع اليمني بعد إعادة الوحدة بين شطريه في الثاني والعشرين من مايو عام ١٩٩٠م أن يتبنى نظاماً سياسياً يحقق لأبنائه السيادة التي تكفل لهم الحرية والمساواة السياسية، بل والمساواة الاجتماعية أيضاً، فكانت الديمقراطية المقرونة بالتعددية الحزبية من أهم التكوينات السياسية التي انتقلت بواسطتها اليمن نقلة نوعية وجعلتها محط اهتمام المجتمع الدولي.

أ- مفهوما الديمقراطية والتعددية الحزبية:

الديمقراطية هي: حكم الشعب بالشعب وللشعب، وبتعبير أدقّ فالديمقراطية هي: الترتيبات النظامية التي تؤكد حرية مشاركة الأفراد في عملية مراقبة وضبط القوّة السياسية العليا، أما التعددية الحزبية فتعني: (حق المواطنين في تكوين الأحزاب السياسية بدون أية قيود سوى الالتزام بمبادئ الدستور) والقيم والثوابت الوطنية والأخلاقية. وقد سعى المجتمع اليمني إلى تحقيق الديمقراطية من خلال مشاركة الشعب في الانتخابات البرلمانية ٩٣ ، ١٩٩٧م وانتخاب رئيس الجمهورية وجسَّدَ معاني الديمقراطية بالاشتراك في انتخابات المجالس المحلية ٢٠٠١م.

والنظام السائد في المجتمع اليمني يقوم على الديمقراطية النيابية التي ينتخب فيها المواطنون ممثلين لهم أو نواباً يقومون بسن قوانين المجتمع، ومن شروط هذه الديمقراطية الانتخابات الحرة وسرية التصويت.

ب- العلاقة بين الديمقراطية والتعددية الحزبية:

الديمقراطية في أي مجتمع تقوم على المنافسة الحرة بين الجماعات المتعارضة. والجماعات المتعارضة في المجتمع يحق لها بموجب الدستور تشكيل أحزاب سياسية لا تتعارض أسسها وأهدافها مع الدستور، وهذه الأحزاب تعمل على تبني وجهات النظر التي تثرى بالحوار والنقاش حتى تصل إلى الأخذ برأي الأغلبية في اتخاذ القرار، وهذا يعني ملازمة التعددية الحزبية للممارسة الديمقراطية. وتتضح العلاقة بين الديمقراطية والتعددية الحزبية أكثر عند غياب التعددية الحزبية في المجتمع الديمقراطي، ففي هذه الحالة يسود الاستبداد وتصادر حرية الرأي، وهذا يلغي الوجود الديمقراطي.

جـ- سمات النظام الديمقراطي:

يتميز النظام الديمقراطي بثلاث سمات رئيسية تميّزه عن غيره من الأنظمة السياسية الأخرى، وهذه السمات هي:

- الديمقراطية تستند أو تقوم على مبدأ المساواة، ويقصد بالمساواة هنا، المساواة أمام القانون، وتشمل المساواة القانونية عدة حقوق، هي المساواة أمام القانون. والمساواة أمام القضاء والمساواة في وظائف الدولة والمساواة في الضرائب. ومواد الباب الثاني من دستور الجمهورية اليمنية كَفِل للمواطن اليمني جميع هذه الحقوق.
- الديمقراطية تشجع حرية الرأي ومن أهم قنوات التعبير عن الرأي وسائل الإعلام وفي مقدمتها الصحافة. وفي المجتمع اليمني توجد العديد من الصحف الحزبية والرسمية التي تمكن الأفراد والجماعات من حقهم في التعبير عن الرأي والتحاور مع السلطة وتقويم أدائها.
- الديمقراطية تعمل على الفصل بين السلطات، بمعنى ألاّ تتركّز سلطات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية في يدٍ واحدة، ولكن هذا لا يمنع وجود نوع من التعاون بينها بالقدر الذي يمكن كل سلطة من أداء واجباتها على أكمل وجه.

والمجتمع اليمني يسير بتشريعاته في نفس الاتجاه فقد نصَّت المادة (١٤٩) من الدستور على «أن القضاء سلطة مستقلة قضائياً ومالياً وإدارياً. والقضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون».

مجلس النواب :

وإذا كانت التعدّدية الحزبية سمة ملازمة للنظام الديمقراطي فإن المجلس النيابي يعدّ من أبرز ملامح الديمقراطية النيابية التي تقوم على أساس أن الشعب ينتخب نواباً يمارسون السلطة باسمه ونيابة عنه وذلك خلال مدة معيَّنة يحدّدها الدستور، وهذا الحكم النيابي لا يعتد به، إلا إذا قام على عدد من المبادئ، يأتي في مقدمتها ضرورة وجود نائب برلماني محلي لكل دائرة انتخابية ينتخب بواسطة الشعب، ويكون لهذا البرلمان اختصاصات تشريعية أهمها: سن القوانين، وأخرى مالية ويقصد بها الموافقة على الميزانية العامة واختصاصات سياسية، وهي مراقبة السلطة التنفيذية، ومن الضروري أيضاً أن يمثل عضو البرلمان الأمة بكاملها فيكون هدفه الأساسي الصالح العام للدولة.

كما أن من الضروري أن يكون البرلمان مستقلاً أثناء مدة النيابة عن مجموع الناخبين، وهذا يعني أن البرلمان بعد انتخابه وتكوينه يصبح هو صاحب السلطة القانونية، ولا يجوز للشعب التدخل في أعماله، ومن الضروري أيضاً أن يحدث تجديد للبرلمان بصفة دورية بحيث يعيد الشعب انتخاب ممثليه، وذلك حتى يتحقق مبدأ رقابة الشعب على نوابه.

ثالثاً: المجالس المحلية

في هذا الموضوع سيتم التعرف على مفهوم المجالس المحلية، وأهدافها، ومهامها، وأهميتها، وطريقة تكوينها.

١- تعريف المجالس المحلية

المجالس المحلية هي عبارة عن «هيئات منتخبة، انتخاباً حراً، ومباشراً، بهدف مشاركة أفراد الشعب، في إدارة شؤونهم بأنفسهم».

٢- أهداف المجالس المحليّة

أ – منح الوحدات الإدارية صلاحيات إدارة شؤونها الخاصة بغرض التخفيف من المركزية.

ب– التقليل من معاناة المواطن في المعاملات الإدارية.

جـ– إعطاء أبناء كل منطقة فرصة اقتراح احتياجاتهم من المشاريع والخدمات، فهم من يملك القدرة على تحديد متطلبات حياتهم.

د- توسيع قاعدة المشاركة الشعبية التي تهتم بكل ما من شأنه تحقيق الخير والسعادة لأبناء المجتمع اليمني.

هـ- تقريب الخدمات للمواطنين في كل منطقة، بحيث يتمكنون من الحصول عليها بأقل تكلفة وأيسر جهد.

٣- وظيفة المجالس المحلية

للمجالس المحلية العديد من الوظائف أو المهام، التي تقوم بها داخل المجتمع اليمني والمتمثلة في:

أ - التوجيه، والإشراف، والرقابة، على أعمال الأجهزة التنفيذية للوحدة الإدارية.

ب- اقتراح ودراسة وإقرار مشروعات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والموازنة السنوية، والموافقة على مشروع الحساب الختامي.

جـ- العمل على تشجيع قيام المشاريع الاستثمارية في مجال السياحة وتشجيع إنشاء الجمعيات التعاونية، ودراسة المشاريع المتصلة بمخططات المدن، وفقاً لقانون التخطيط الحضري.

د - حماية البيئة والإنسان من الأخطار التي تتهددهما، حيث أن من واجبها المحافظة على البيئة والمحميات الطبيعية والعمل على تنمية الموارد المائية وحمايتها، من الاستنزاف والتلوّث.

هـ- الإسهام في تعزيز الأمن والاستقرار للمواطنين وحماية حقوقهم وممتلكاتهم.

و - دراسة الإحصاءات والمعلومات، وإجراء المسوحات للتعرّف على أولويات التنمية في المجتمع اليمني.

٤- أهمية المجالس المحلية

إن دراسة الأهداف التي تسعى لتحقيقها المجالس المحلية، والمهام التي أوكلت إليها تجعل من السهل استنتاج أهمية وجودها داخل المجتمع، وذلك من خلال الدور الذي تقدمه لمسيرة التنمية والتقدّم في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، وقيام هذه المجالس يخفف العبء عن كاهل السلطة المركزية، حتى يتسنى لها التفرّغ والاهتمام بالقضايا العامة التي تتعلّق بالكيان العام للمجتمع.

كما أن تكوين المجالس المحلية يتيح الفرصة لأبناء المجتمع لإظهار مواهبهم وقدراتهم في حكم مناطقهم مما يجعل الإدارة لا تسير على وتيرة واحدة، فتنوّع أشكال الأداء، يفسح المجال لتحديد الأداء الأكثر نجاحاً، حتى يمكن الاعتماد عليه مستقبلاً.

وتعدُّ عملية تقريب الخدمات من السكان المحليين وتسهيل حصولهم عليها من أهم القضايا التي أبرزت أهمية قيام المجالس المحلية في المجتمع اليمني علاوة على ما تؤديه من دور هام في رفع الروح المعنوية وإشاعة الثقة في نفوس المواطنين.

٥- طرق تكوين المجالس المحلية

الانتخاب الحر والمباشر هو الطريقة الرئيسية التي تتكوَّن على أساسها المجالس المحلية، فبالانتخاب يختار السكان المحليون من بين أبنائهم هيئة إدارية وتنفيذية، التي تتولَّى تنفيذ قرارات المجلس وإدارة شؤونه الداخلية أما إدارات المرافق المحلية التي تقدِّم السلع والخدمات للسكان المحليين، فيتم إدارتها عن طريق جهاز إداري وتنفيذي(الموظفين المحليين)، ويتبعون المجلس المحلي الذي له حق تعيينهم وتأديبهم وعزلهم، ومن مجموع هؤلاء المواطنين يتكوَّن جهاز الخدمة المدنية، على غرار ما هو موجود في السلطة المركزية.

النشاط

عرفت في هذا الموضوع أن المجالس المحلية تعدّ امتداداً وتطويراً لهيئات ومجالس سابقة عليها. والآن اجمع بيانات تمكنك من كتابة موضوع متكامل عن مفهوم المجالس البلدية وأهدافها ووظيفتها حتى يمكنك المقارنة بينها وبين المجالس المحلية.

رابعاً: السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية

يتضمَّن موضوع السياسة الخارجية لليمن أربعة عناصر هي: مفهوم السياسة الخارجية، ومبادئها وأهدافها، وأجهزتها، وسوف نتحدث عن كل منها على النحو التالي:

١- مفهوم السياسة الخارجية:

السياسة الخارجية تعني: (مجموعة الأنشطة والعلاقات التي تهدف في الأساس إلى استغلال الموارد الخارجية لصالح التنمية الداخلية)، أي أن تنمية المجتمع اليمنى، والنهوض به، في مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، هي القيمة العليا والأساسية للدولة، وهذه القيمة تعتبر القاعدة الأساسية، التي تشكِّل مبادئ الدولة في سياستها الخارجية كما تعد قاعدة لتحديد أهداف السياسة الخارجية للمجتمع اليمني.

٢- مبادئ السياسة الخارجية:

ارتكزت مبادئ السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية على اعتبارات كثيرة، منها:

أ – أن اليمن دولة عربية، وعليها أن تأخذ انتماءها للعروبة مبدأً في سياستها الخارجية.

ب– أن اليمن جزء من العالم الإسلامي وعليها أن تأخذ الانتماء إلى الأمة الإسلامية مبدأً آخر، في سياستها الخارجية، فهذان المبدآن يحددان اهتمام اليمن بقضايا الأمتين العربية والإسلامية. ولذا نجد أن اليمن تقف موقفاً شجاعاً من قضية فلسطين، وتناصر المسلمين في كل مكان في العالم.

جـ– مبدأ الاحترام المتبادل والمعاملة بالمثل، فهو أساس للتعامل مع الدول. والاحترام المتبادل يفرض على الدول عدم التدخّل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

د– اليمن تناصر قضايا التحرّر والاستقلال في العالم، فهي لا تقف موقف المتفرج، وهذا نابع من إيمانها بمبدأ الحياد الإيجابي، وعدم الانحياز.

هـ– اليمن لا تقر الظلم، وتعمل على أن يسود الأمن والرخاء في العالم، وهذا نابع من إيمانها بمبدأ التعاون والتعايش السلمي بين الشعوب.

و – تحترم اليمن المواثيق الدولية، كمبدأ من مبادئ سياستها الخارجية، وهي لا تفعل ذلك لتتباهى به أو عن ضعف منها، بل إنه تعبير عن الأخلاق الحضارية، التي يتمتّع بها اليمن واليمنيون، والذي يدلّ على ذلك موقفها الأخير من النزاع بينها وبين دولة أرتيريا، على الجزر اليمنية، الذي تمّ حلّه بطرق سلمية وموقفها في حلّ مشكلات الحدود اليمنيه العمانية ومشكلة الحدود اليمنية السعودية، وهذا يؤكد إيمان اليمن بمبدأ نبذ الحروب لتسوية النزاعات الدوليّة وهذا سلوك حضاري شهد به العالم لليمن.

ز – تقرّ اليمن في سياستها الخارجية، مبدأ الانفتاح على المجتمع الدولي، وحتى لا يكون هذا الانفتاح سبباً في ضياع هوية اليمن بين الشعوب وفقدان مواقفها المتميزة من القضايا العربية والإسلامية والعالمية، فقد وضعته ضمن ضوابط وقواعد متينة، تحفظ لها مكانتها، ومن ضمن هذه القواعد أن اليمن دولة نامية، وعليه فهي متضامنة مع كل الدول النامية وأنها ترفض كل أشكال الاستعمار وتقاوم التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للشعوب .

٣ـ أهداف السياسة الخارجية:

إن موقع اليمن وثرواتها، وحضاراتها العريقة، جعلتها عُرضة للاعتداءات والغزو الخارجي وكان آخر أشكال العدوان على اليمن هو الاستعمار البريطاني. وبعد قيام النظام الجمهوري تحدّدت أهداف السياسة الخارجية لليمن بستة أهداف رئيسية هي :

أ – المحافظة على استقلال اليمن وسيادته وحماية حدوده، .

ب– توفير الأمن للمواطنين في الداخل، وحماية مصالحهم وأرواحهم في الخارج، أثناء هجرتهم.

جـ– تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب.

د – حشد طاقات المجتمع لتحقيق الوحدة العربية، وقد قام النظام الجمهوري بتحقيق الوحدة اليمنية والتي تعتبر خطوة أساسية باتجاه تحقيق الوحدة العربية.

هـ– دعم التضامن الإسلامي.

و – دعم السلم والأمن في العالم، وهذه الأهداف كلّها تعكس قيماً عُليا لليمن، وتشكّل قاعدة أساسية لمبادئ السياسة الخارجية.

٤ـ أجهزة السياسة الخارجية:

إن أجهزة السياسة الخارجية لليمن ليست غريبة، فقد تمَّ دراستها في التربية الوطنية في الصف الثامن، وتتمثّل هذه الأجهزة في رئاسة الدولة، والحكومة، ومجلس النواب، وقد حدّد دستور الجمهورية اليمنية هذه الأجهزة وحدّد مهامها وأنشطتها، ويمكنك الرجوع للدستور للاطلاع على المزيد من مهام وأنشطة هذه الأجهزة.

ويتمّ تنفيذ السياسة الخارجية لليمن بواسطة هذه الأجهزة بشكل مباشر كالمباحثات الثنائية مع الأجهزة المماثلة للدول الأخرى أو الزيارات الرسمية المتبادلة أو بشكل غير مباشر ويأتي ذلك عبر سفاراتنا ومندوبياتنا في الخارج.

التقويم

١ – عرِّف المفاهيم الآتية :
الدولة – المجالس المحلية – الحركة الوطنية – الديمقراطية – التعددية السياسية .
٢ – اشرح عناصر أو مقومات الدولة .
٣ – غياب عنصر السيادة عن الدولة يلغي وجودها . لماذا ؟
٤ – أيهما أكثر أهمية لوجود الدولة السيادة أم الاعتراف الدولي؟ ولِمَ ؟
٥ – اذكر وظائف الدولة .
٦ – ما علاقة الحكومة بالدولة؟
٧ – ما المقصود بالشكل السياسي للدولة؟
٨ – ما الشكل السياسي للدولة في المجتمع اليمني؟
٩ – « في الحكومة الديمقراطية، الشعب هو الذي يعطي الشرعية للحكم » اشرح هذه العبارة .
١٠– وضح العلاقة بين الديمقراطية وقيام المجالس المحلية .
١١– اذكر أهداف المجالس المحلية .
١٢– اشرح وظيفة المجالس المحلية .
١٣– بيِّن أهمية المجالس المحلية .
١٤– وضِّح كيف يمكن للمجالس المحلية أن تخفِّف من البيروقراطية في الأجهزة الإدارية المركزية .
١٥– اشرح طريقة تكوين المجالس المحلية .
١٦– اذكر الظروف التي أدَّت إلى نشأة الحركات الوطنية .
١٧– استنتج الأهداف العامة لقيام الحركة الوطنية .
١٨– اذكر سمات النظام الديمقراطي .
١٩– وضِّح العلاقة بين الديمقراطية والتعددية السياسية .
٢٠– اشرح مبادئ السياسة الخارجية .
٢١– اذكر أهداف السياسة الخارجية للمجتمع اليمني .
٢٢– اذكر أجهزة السياسة الخارجية في المجتمع اليمني .
٢٣– بيِّن العلاقة بين مبادئ السياسات الخارجية وأهدافها .

المراجع

١ – أحمد قائد الصائدي: «حركة المعارضة اليمنية في عهد الإمام يحيى بن محمد حميد الدين»، مركز الدراسات والبحوث اليمني – صنعاء، بيروت، دار الآداب، ط١، ١٩٨٣م.

٢ – أسامة الغزالي: «الأحزاب السياسية في العالم الثالث» القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٢م.

٣ – جابر عبد الحميد جابر، ومحمود عمر: «التعليم وتغير القيم خلال سنوات عشر ١٩٧٧–١٩٨٧م»، مركز البحوث التربوية، جامعة قطر، ١٩٨٩م.

٤ – جلال إبراهيم عبد الله فقيرة، «السياسة الخارجية اليمنية تجاه الخليج العربي»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، ١٩٩٤م.

٥ – حسن الظاهري: «فلسفة ومبادئ السياسة الخارجية للجمهورية العربية اليمنية»، مجلة دراسات يمنية، العدد ٢٠ ، أبريل – مايو، يونيو ١٩٨٥م.

٦ – حسين خليل / حقوق الانسان في الوطن العربي. مجله المستقبل العربي عدد ٦٢ صـ١٤٤–١٤٥.

٧ – خديجة أحمد الهيصمي، «الجغرافيا كمحدد للسياسة الخارجية اليمنية، دراسة تطبيقية عن سياسة اليمن في منطقة البحر الأحمر»، رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة القاهرة، ١٩٩٧م.

٨ – دائل محمد المخلافي: «اللامركزية الإدارية – مفهومها وتطبيقاتها المعاصرة»، ندوة الثوابت عن «مستقبل الحكم المحلي في الجمهورية اليمنية»، ١٩٩٥م.

٩ – رمزي زكي: «الليبرالية الجديدة تقول: وداعاً.. للطبقة الوسطى» مجلة عالم الفكر، المجلد ٢٥ ، العدد ٢ ، أكتوبر/دسمبر، ١٩٩٦م.

١٠ – سلطان عبدالعزيز المعمرى وآخرون: الاحتلال البريطاني ومراحل المقاومه الوطنية الندوة الوطنيه التوثيق للثورة اليمنية اكتوبر) مركز الدراسات والبحوث اليمنى صنعاء ١٩٩٣ صـ ٤١–٥٩ .

١١– سيد أحمد عثمان: «علم النفس الاجتماعي» الجزء الثاني، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٠م.

١٢– سيد مصطفى سالم: «تكوين اليمن الحديث – اليمن والإمام يحيى (١٩٠٤–١٩٤٨)»، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط٣، ١٩٨٤م.

١٣- الخارطة المدرسية - جزء ٢ - أ. محمد هاشم الشهاري وآخرون.
١٤- عبدالجبار الوائلى : تحليل وتشخيص البيانات والمعلومات التربوية . ورقة عمل مقدمه للورشات الوطنيه الخاصه بتدريب مسؤل الخارطة المدرسية في المحافظات (صنعاء . عمران . تعز . الضالع. المحويت) ٢٠٠١، ٢٠٠٢م.
١٥- عبد الله هزاع، ومحمد برعية وآخرون: «التوزيع السكاني - مؤثراته.. ونتائجه»، المجلس الوطني للسكان، ١٩٩٣م.
١٦- فتحي محمد أبو عيانه، «السكان والعمران الحضري» بيروت، دار النهضة، ١٩٨٤م.
١٧- فضل أبو غانم: «البنية القبلية في اليمن بين الاستمرار والتغير»، مطبعة الكتاب العربي، ١٩٨٥م.
١٨- فضل علي أبو غانم: «القبيلة والدولة في اليمن»، القاهرة، دار المنار للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٠م.
١٩- قائد نعمان الشرجبي، «الشرائح الاجتماعية التقليدية في المجتمع اليمني»، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بالتعاون مع مركز الدراسات والبحوث اليمني - صنعاء، ط١، ١٩٨٦م.
٢٠- كامل زهيري: «مواقف ومنازعات في الديمقراطية والإشتراكية»، القاهرة، بيروت، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٧٣م.
٢١- كمال المنوفي: «الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي»، مجلة المستقبل العربي، السنة ٨، العدد ٨٠ ، أكتوبر، ١٩٨٥م.
٢٢- محمد علي محمد: «أصول الاجتماع السياسي - السياسة والمجتمع في العالم الثالث»، الجزء الثاني «القوة والدولة»، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
٢٣- محمد محسن الظاهري: «الدور السياسي للقبيلة في اليمن»، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط١، ١٩٩٦م.
٢٤- محمود قمبر، «التربية وترقية المجتمع»، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٢م.

الإدارة العامة للمناهج

استبانة تقويم الكتاب

بيانات المستجيب:

الاسم/.....	المؤهل وتاريخه/.....	التخصص/.....
العمل الحالي/.....	المحافظة/.....	

بيانات الكتاب:

المادة/.....	الصف/.....	اسم الكتاب/.....
الجزء/.....	الطبعة.....	السنة الدراسية/.....
تاريخ تعبئة الاستبانة.....		

نهدف من هذه الاستبانة تقويم الكتاب بغرض تحسينه في الطبعات القادمة.
نرجو التكرم بوضع علامة (✓) تحت الوصف الذي تراه مناسباً لإجابتك أمام كل بند.

البنـــد	جيد جداً	جيد	مقبول	ضعيف
أولاً- الأهداف:				
– وضوح الصياغة.				
– تقيس فكرة محددة.				
– يمكن قياسها.				
– شاملة (معرفية – مهارية – وجدانية).				
ثانياً - المادة العلمية وأسلوب عرضها:				
– ملاءمة لغة الكتاب لمستوى المتعلم.				
– سلامة ووضوح لغة الكتاب.				
– ترسيخ المحتوى للقيم الدينية والوطنية.				
– مادة الكتاب تكسب المتعلم خبرات جديدة.				
– ملامسة المادة لمشكلات المتعلم واهتماماته.				
– مادة الكتاب تساعد المتعلم على فهم المشكلات.				
– مادة الكتاب تراعي الفروق الفردية.				
– خلو الكتاب من التكرار في الموضوعات.				
– يراعي أسلوب عرض المادة الترابط والتسلسل المنطقي.				
– مراعاة مادة الكتاب للحداثة والدقة العلمية.				
– عرض المادة تحفز على القراءة والبحث والتفكير.				
– تحقيق المحتوى لأهداف المادة.				

البنـــد	جيد جداً	جيد	مقبول	ضعيف
ثالثاً - الوسائل التعليمية:				
– وضوحها ودقتها.				
– ارتباطها بموضوعات الدرس.				
– مدى ارتباطها بالأهداف.				
رابعاً -التقويم:				
– الأنشطة والتمارين تكسب المتعلم مهارات متنوعة.				
– بطاقات التفكير تثير دافعية البحث والاطلاع.				
– الأسئلة والتمرينات تقيس مدى تحقيق الأهداف.				
– مناسبة لمستوى المتعلم.				
– دقة ووضوح الصياغة.				
– تراعي الفروق الفردية.				
– متنوعة وشاملة للجوانب المعرفية.				
– تساعد المتعلم في تطبيق ما تعلمه في مواقف الحياة المختلفة.				
– كفاية الأسئلة في مساعدة المتعلم على استيعاب مادة الكتاب.				
خامساً - الشكل والإخراج الفني:				
– ارتباط الغلاف بمحتوى الكتاب.				
– متانة تجليد الكتاب.				
– وضوح الألوان ومناسبتها.				
– وضوح ودقة الطباعة.				
– نوعية ورق الكتاب.				

الإدارة العامة للمناهج

أسئلة عامة، أجب بـ (نعم) أو (لا):

البنـــد	نعم	لا	
– ينسجم محتوى الكتاب مع نظام الفصلين الدراسيين .			
– عدد الحصص المقررة تكفي لا ستيعاب مادة الكتاب .			
– هل الوسائل التعليمية متنوعة وكافية ؟			
– هل هناك ضرورة لوجود قائمة بالمراجع ومصادر المعلومات ؟			
– هل هناك موضوعات ترى ضرورة حذفها (اذكرها) ؟			
– هل هناك موضوعات ترى ضرورة إضافتها (اذكرها) ؟			
إذا كان لديك ملاحظات أخرى اكتبها			

قائمة الأخطاء العلمية واللغوية والمطبعية:

الخطأ	الصفحة	السطر	الصواب

نرجو التكرم بإرسال الإستبانة إلى

الإدارة العامة للمناهج

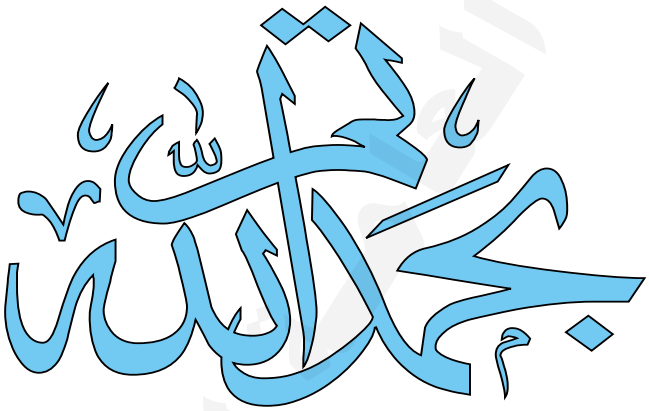
تم بحمد الله

الإدارة العامة للمناهج



الإدارة العامة للمناهج
+967771761429
Curricula.Ye@gmail.com
https://e-learning-moe.edu.ye
https://t.me/Books_Yemen_new
للحصول على المناهج الدراسية عبر: